حوليات
كلية الآداب
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية

د. عدنان عبد الكريم الشطي
قسم علم النفس - جامعة الكويت

الحولية الثامنة عشرة ١٤١٧ - ١٤١٨ هـ
الرسالة السابعة والعشرون بعد المئة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ م

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس - البحرين دينار واحد - قطر ١٠ ريالات - الإمارات ١٠ دراهم - السعودية ١٠ ريالات - عمان ريال واحد - اليمن ١٠ ريالات - مصر ٣ جنيهات - لبنان ١٥٠٠ ليرة - الأردن ٧٥٠ فلسا سوريا ٥٠ ليرة - السودان جنيه واحد - ليبيا ديناران - الجزائر ١٠ دنانير - تونس دينار واحد - المغرب ١٥ درهما

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل

		الاشتراك	المجلد
الكويت	أفراد	٣,— د.ك	٦,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	١٨,—
الدول العربية	أفراد	٤,— د.ك	٧,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	٢٠,—
الدول الاجنبية	أفراد	١٥,— دولارا	٤٠,— دولارا
	مؤسسات	٦٠,—	٧٠,—

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشرة أو أية استفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه إلى رئيسة هيئة تحرير الحوليات - ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 ت: ٤٨١٠٣١٩ فاكس ٤٨١٠٣١٩

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية الثامنة عشرة الرسالة السابعة والعشرون بعد المئة

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

هيئة التحرير

د. عبدالله العمر
رئيس التحرير

أ.د. محمد رجب النجار
أ.د. مصطفى تركي
أ.م.د. فاطمة العبدالرزاق
د. منيرة الشمّار

الهيئة الاستشارية

أ.د حسن حنفي
أ.د عبد السلام المسدي
أ.د غانم هنا
أ.د محمد الجراش
أ.د لطفية عاشور
أ.د مصطفى سويف
أ.د محمود عودة

قواعد النشر في
حوليات كلية الآداب

١ ـ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب.

٢ ـ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية ويراعى ألا يتجاوز عدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ ـ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١×٢٩سم(A 4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في جميع النسخ.

٤ ـ يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ٢٠٠ «مائتي» كلمة تتصدر البحث.

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ ـ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ بالكنية أو الاسم الأخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر، ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

ـ تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مصر، دار المعارف، د. ت.

ـ جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر. د. ت.

ـ الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ ـ تثبت الهوامش على النحو التالي :

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف، ثم يليه الجزء، ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي :

ـ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص ٩١ .

ـ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠ .

ـ الشايب، ص ٤٠ .

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا .

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر .

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات .

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبعة الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم إجراء أي تغييرات فيها تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالإضافة أو الحذف .

١٣ ـ تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه .

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى :

رئيس تحرير حوليات كلية الآداب

كلية الآداب ـ جامعة الكويت

ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي : 72454

الكويت

الرسالة السابعة والعشرون بعد المئة

الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية

د. عدنان عبد الكريم الشطي
قسم علم النفس - جامعة الكويت

حوليات كلية الاداب - الحولية الثامنة عشرة - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

المؤلف :

الدكتور عدنان عبد الكريم الشطي.

قسم علم النفس - جامعة الكويت - كلية الآداب .

المؤهل العلمي : دكتوراه الطفولة والأسرة.
جامعة ويسكونسن - ماديسون.

الإنتاج العلمي :

أولاً : الكتب :

١ -طفلك من الحمل إلى السنتين، مركز الاستشارات السلوكية - الكويت ١٩٩٦.
٢- الزواج والعائلة، مركز الاستشارات السلوكية - الكويت ١٩٩٦.
٣- (علم النفس مبادئ وتطبيقات). بالاشتراك مع د. خضر بارون ، مركز الاستشارات السلوكية الكويت ١٩٩٧م.

ثانياً: الأبحاث :

١ - موضوعات التفكير قبل النوم. مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٩٥، بالاشتراك مع آخرين.
٢- رواسب تأثير الغزو العراقي على أطفال الكويت.
السلوك الاجتماعي والشخصية ١٩٩٦(بحث باللغة الإنجليزية).
٣- علم النفس علم أساسي في الإسلام. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٥.
٤- الذاتية للأطفال الكويتيين. المجلة النفسية لجنوب شرق آسيا، ١٩٩٦.

عضو في العديد من المؤسسات والاتحادات العلمية في مجال علم النفس والطفولةمحليا وعالميا، منها الاتحاد الأمريكي لعلماء النفس والاتحاد العلاجي اللعبي وجمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

المحتوى

مقدمة.....١٣
النظام الأسري في الحضارة الغربية.....١٧
الأسرة العربية الخليجية.....٢٧
مشكلة البحث - هدف البحث.....٣٥-٣٦
أدوات البحث - إعداد الاستبانة.....٣٧
ثبات الاستبانة وصدقها.....٣٧-٣٨
عينة البحث.....٣٩
تحليل الاستجابات على بنود الاستبانة.....٤٠
تحليل استجابات الاستبانةوفقاً لمتغيرات العمر.....٥٥
تحليل استجابات الاستبانةوفقاً لمتغير المستوى التعليمي.....٥٦
تحليل استجابات الاستبانةوفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية.....٥٨
تحليل استجابات الاستبانةوفقاً لمتغير الحالة الوظيفية.....٥٩
المناقشة.....٦١
نموذج استبانة عن الأسرة والجداول.....٧١
المراجع.....٩٧

ملخص

تناول البحث آراء شريحة من المجتمع الكويتي عن التغيير الذي حدث للأسرة الكويتية نتيجة للتغير الحضاري الذي حدث في مختلف أوجه الحياة في المجتمع الكويتي. وقد شارك ٤٧٢ مواطناً في الإجابة عن استبيان اشتمل على عدد من الموضوعات المتصلة بالأسرة، وكشفت الدراسة أن أغلبية المشاركين يؤيدون عمل المرأة علما بأن لدى ذكور العينة بعض التحفظ، بينما أكد حوالي نصف المشاركين أن دور المرأة في المنزل لم يتغير نتيجة الظروف الجديدة. وقد رفض الكويتيون تربية الأطفال من قبل الخدم كذلك تقبل المشاركون مشاركة المرأة في تحمل نفقات الأسرة وتحمل الزوج المسؤوليات داخل المنزل. ومازال الكويتيون يؤمنون بضرورة تزويج الفتاة في سن مبكرة.

كما أكدت نسبة عالية من المشاركين تقبلهم لمبدأ الطلاق. وقد وجد الباحث أن الكويتيين يتقبلون الحياة للأسرة النووية سواء في قلة عدد الأطفال أو طريقة المعيشة، ومن هذا المنطلق فإن البحث يؤكد أن تفكير المواطن الكويتي تأثر برياح التغيير التي هبت على المجتمع الكويتي.

مقدمة

لم يكن المجتمع الكويتي منغلقا على نفسه في يوم من الأيام وعلى مدى تاريخه ومع ذلك فإن انفتاح المجتمع الكويتي اليوم على العالم الخارجي - وهو سمة حضارية بلاشك - يختلف عن انفتاح الأمس، إذ أصبح في مقدور الكويت اليوم أن تأخذ وأن تبدأ من حيث انتهت إليه العديد من الحضارات غربية كانت أو شرقية. وقد أدى ذلك لأن يتعرض المجتمع الكويتي لنوع من الطفرات الحضارية التي تخرج - بالفعل - عن حدود التطور الهادئ المألوف عادة قدراً كبيراً من الزمان.

ولعل الأسرة الكويتية أول من تأثر بهذه النقلة الحضارية، فقد خضعت لرياح التغيير، وكان ذلك أمراً منطقياً لابد من حدوثه، نتج عنه تحولات عديدة في صيغة الأسرة ووظائفها فتضاءلت العائلة الممتدة حتى كادت تختفي، وحلت بديلاً لها الأسرة النووية التي تتشكل - في الأغلب - من زوج وزوجة وأطفالهما، ولم يعد الرجل في العديد من الحالات هو الباحث وحده عن الرزق، إذ بدأت المرأة تغزو سوق العمل، وقد تشارك الرجل في تحمل المسؤوليات الاقتصادية للأسرة (الشطي،1995).

ومع تطور الظروف الحضارية للمجتمع، كان لابد أن يزول الحاجز الفاصل بين الرجل والمرأة أو بعبارة أخرى بين الذكور والإناث، سواء كان ذلك الحاجز على مستويات التعليم العالي والجامعي أو على مستوى الحياة المهنية.

وحدثت تحولات أخرى عميقة عديدة في الكثير من صور الحياة الأسرية وعلى صعيد المجتمع بأسره. إذ نجد - مثلاً - تقبلاً للأسرة الكويتية اليوم لأن تعيش في شقق بعمارات مجمعات سكنية، وهو أمر كان مرفوضاً تماماً من قبل.

وحدث تحول في الاتجاهات نحو تنظيم النسل وخاصة بين الطبقات المثقفة من شباب هذا الجيل، على الرغم من أن الدولة تتكفل بالعديد من خدمات الأسرة

ومساندتها بحيث لاتمثل زيادة عدد الأطفال عبئاً عليها من الوجهة الاقتصادية على الأقل.

على أن رياح التغيير هذه لم تتوقف بعد، بل ظهرت اتجاهات تعارض الاتجاهات التي تبلورت أخيراً بشأن العديد من أبعاد الحياة والنظم الاجتماعية، ولهذا ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، نتساءل عما يمكن أن تكون عليه الأسرة الكويتية سواء من حيث صيغة تركيبها أو وظائفها؟

ومن الحقائق الثابتة أننا أصبحنا نعيش اليوم في عالم متقارب، جعلت وسائل الاتصال والتواصل من هذا العالم شبه مجتمع واحد يؤثر ويتأثر أفراده بعضهم ببعض، كما لو كانت هذه العلاقات هي من ذلك النوع الذي كان يسود بعض المجتمعات منذ قرون مضت والتي كانت تعتمد على التفاعل «وجها لوجه». فنحن - بالفعل - لانعيش وحدنا في هذا العالم، وإنما على صلة مستمرة بمعطيات الحضارة الغربية ونتناقل العديد من عناصرها، لهذا فمن المحتمل أن تزحف بعض النظم الغربية الأسرية إلى عالمنا العربي، مثلما زحفت من قبل نظم حضارية أخرى كان من الصعب تصور أن مجتمعاتنا العربية يمكن أن تأخذ بها.

ولما كانت الأسرة في الحضارة الغربية قد اتخذت صورا تركيبية متعددة، وأصبحت وظائفها تختلف جذريا عن وظائف الأسرة النووية التقليدية، وإذا كان مايحدث حاليا في المجتمعات الغربية من رياح التغيير قد انتهى إلى نوع من الاجتياح لهذه الأسرة النووية، التي هي الصورة الأخيرة المفترض قيامها خلفا للعائلة الممتدة التي سادت يوما ما، فعلينا أن نتوقع أن تتعرض الأسرة الكويتية لهذه الرياح العاصفة على مدى القرن الحادي والعشرين الذي نحن مقبلون عليه.

هذه التحولات التي طرأت على الأسرة في المجتمعات الغربية، تدعونا إلى تفهم طبيعة العوامل التي أدت إلى حدوثها، والآليات التي تفاعلت معها ودفعت بها

إلى هذا التغيير. وإذا كانت هذه الصورة النهائية الحالية للأسرة الغربية هي نتاج لعملية تكيف طبيعية سوية لتغيرات وتحولات اجتماعية كان لابد أن تحدث وتأخذ طريقها للوجود باعتبارها تطورا حتميا تفرضه قواعد النمو وعدم توقف دورة الزمن فإن هذا الواقع يدعونا - من ثَمَّ - لأن نتفهم بعمق وموضوعية تامة أيضا حقيقة الصورة الراهنة للأسرة الكويتية بصفة خاصة، والأسرة العربية بصفة عامة، وأن نحاول - بالتالي - وضع سياسات عاجلة قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى لمواجهة احتمالات قدوم ذلك المد من التغيير الذي شمل الأسرة في المجتمعات الغربية، وتلك الآخذة والناقلة عن الحضارة الغربية.

النظام الأسري في الحضارة الغربية

يتضح مما سبق أنه يتعين علينا - أولا وقبل أي شيء آخر - أن نتعرف قدراً من أحوال النظام الأسري القائم في الحضارة الغربية وطبيعته، الأمر الذي يمكن أن يشير بالتالي إلى اتجاهات التغير والتوقعات المستقبلية للأسرة الغربية في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم يمكن الانتهاء إلى مؤشرات إلى مايمكن أن تتعرض له الأسرة العربية من إعادة لصياغة تركيبها ووظائفها، خاصة وأن المجتمعات العربية قد تكون شبيهة في كثير من نظمها بالمجتمعات الغربية وإن حاولت الاحتفاظ بهويتها العربية.

ويبدو أن علينا أن نحاول أولا تحديد مفهوم الأسرة. وفي هذا الصدد نلاحظ أن هذا اللفظ قد استخدم في السنوات الأخيرة استخدامات عديدة غامضة. فقد أراد مثلا بعض المشتركين في مؤتمر حول الأسرة عام ١٩٨٠ White House Confer ence on Families أن يشيروا إلى أن هذا اللفظ يمكن أن يشمل صيغا عديدة من التجمعات، بالإضافة إلى إشارته للأسرة التقليدية المكونة من زوج وزوجة وأطفالهما، إذ أرادوا أن يشمل هذا اللفظ - على سبيل المثال - اثنين من ذوي الجنسية المثلية يعيشون سويا. ويؤيد هذا الاتجاه - أيضا - من يرى أن لفظ الأسرة يمكن أن يشمل أي شخصين أو أكثر يعيشون سويا (Ponenoe,1993) . وهناك من يميل إلى تصنيف الأسرة الغربية في تسعة أنماط (Boutilier,1993) .

ومع ذلك، فإذا ما حاولنا تتبع مسيرة الأسرة في المجتمعات الغربية، فإنه يتضح لنا أن الأسرة الغربية كانت خلال الحقبتين الأوليين من هذا القرن تعتبر نموذجا مثاليا من حيث إنها تمثل التنظيم التقليدي للعائلة الذي يدور حول الزواج كعلاقة وظيفية، وسيادة سلطة الأب، والارتباط بالشبكة القرابية وبالمجتمع.

إلا أن هذا الوضع قد تبدل في نهاية النصف الأول من هذا القرن، حين أصبحت الأسرة أكثر خصوصية، وأكثر نووية، وأقل ارتباطا بالشبكة القرابية وبالمجتمع.

وأخذت المرأة في الستينيات تحقق مزيدا من الاستقلالية بتزايد دخولها سوق العمل. وأدى تغير النظرة إلى الممارسات الجنسية لأن يصبح الزواج أقل أهمية كوسيلة للإشباع الجنسي.

وفي الثمانينيات أخذت صورة جديدة للأسرة تظهر إلى حيز الوجود، أطلق عليها أسرة مابعد الحداثة أو الأسرة التعددية، إذ ظهرت أنماط أسرية عديدة، ومن نماذجها : أسرة ذات أحد الأبوين، أسرة من اثنين يعيشان سويا بدون زواج، أسرة من أم وطفل أو أكثر أنجبتهم بدون زواج. ولقد دفع ذلك بأحد الباحثين (Gleen, 1991. P. 261-270) إلى اعتبار انحدار الأسرة في الحضارات الغربية خلال العقود الثلاثة الماضية أمراً مختلفاً عما مرت به الأسرة من تغير في السابق.

ولقد انقسم الباحثون إلى فريقين أحدهما متفائل والآخر متشائم بالنسبة لطبيعة الأسرة اليوم ووظيفتها، فالمزيد من التخصص الوظيفي للأسرة يمكن أن يكون إلى حد كبير بناءً يتيح للأسرة وظائفها الأساسية المفروض أن تضطلع بها، وفي المقابل فإن هذا الاتجاه قد يكون مفيداً إلى حد معين فقط إن تجاوزته انهارت قيمتها الاجتماعية والوظيفية.

ومن الآخذين بالاتجاه التفاؤلي من يقرر (Kain, 1990,1991,1993) أن مايشاع حول انحدار الأسرة ليس أمراً صحيحاً وأن ما طرأ على الأسرة من تغير ينبغي النظر إليه في إطار التحولات التي أخذت طريقها للوجود خلال القرن التاسع عشر من حيث التحول من مجتمع ريفي زراعي إلى مجتمع حضري صناعي. وفي هذا الصدد، هناك من يرى (Finch,1989) أن الأسرة في السابق لم تكن تمثل عصراً

ذهبياً وأن هناك مؤشرات عديدة إلى أن المفهوم السائد حول الأسرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو مفهوم خاطئ ليس له أساس واقعي، وإذا كان هناك من تغير قد طرأ على تركيب الأسرة فقد ظَلَّ التزام الأسرة أمراً ثابتاً دون تغيير. ويؤيد هذا الرأي - بشكل أو آخر - باحثون آخرون , Coontz, 1992 - Skolinick) (1991 حيث يقررون أنه ليس من المنطقي التفكير في العودة إلى الصورة السابقة للأسرة، وأن الأجدى والأهم هو العمل على تقرير سياسات ونظم تستهدف مساعدة الأسرة في صيغتها الراهنة على حسن أداء وظائفها.

وهناك آراء تشير إلى أنه على الرغم من أن الأسرة تمر بحالة من التغيير التدريجي في تركيبها ووظائفها، وأن هناك رفضاً للمعيشة في الأسرة الممتدة، وظهوراً لأنماط جديدة من الأسرة، فإن الأسرة سوف تبقى الوحدة الأساسية للمجتمع (الشطي، 1995) (Behnam, 1990) .

وأن التحديث - على الرغم من بعض مصاحباته السلبية - قد أدى إلى قيام ميل متزايد لدى كافة البشر في غالبية مجتمعات العالم نحو التحرر والانطلاق والأخذ بمعطيات الحضارة الحديثة، كما أخذت غالبية المجتمعات تعمل على إنماء بشر مختلفين عن سابقيهم قادرين على التكيف ومواجهة موجات التحديث ,Lopata) (1993 . كما حدث للمرأة حيث أكد الشطي (1995) أن أدوار المرأة ومسؤوليتها قد تغيرت كثيراً حيث تحملت المرأة أدوارا جديدة كالوظيفة وألغيت عنها أدوار قديمة كرعاية المسنين.

ومن أصحاب الاتجاه التفاؤلي من يقرر أن ما تخضع له الأسرة من تغيير إنما هو حالة طبيعية من الاستمرارية لما بدأ يأخذ طريقه في الحدوث منذ قرون مضت (Bumpass, 1995) وأن الأسرة إذا ماكانت قد تعرضت لرياح التغيير فإنها لم تفتقد تكاملها أو مكانتها تماما بعد (Rogers & Tharnton, 1995) ومازال الشباب ينشدون الزواج وتكوين أسرة جديدة وإنجاب أطفال، حتى وإن بدت معدلات

الإقبال على الزواج منخفضة (Tharnton,1989) ومع أن هناك اتجاهاً نحو مزيد من التفرد والاستقلالية في الحياة الأسرية، إلا أن هذا الاتجاه لم يقوض أركان الأسرة (Glick, 1988) .

وفي هذا الصدد، يوجّهُ بعض الباحثين (Bruner, 1965) النظر إلى أن التغير في أي قطاع من المجتمع لن يحدث ما لم يكن هناك ما يدعو إلى إحداث ذلك التغيير. هذا في حين أن بعض صور الحياة سوف تستمر إذا ما أصبحت متكاملة حول نظام من المفاهيم والاتجاهات والمشاعر، وإذا ما كانت متداخلة في نسيج جوانب حضارية أخرى لتشكل نمطا أكثر تعقيدا (Kroeber,1948) .

وهذا يعني - بالتالي - أن ما انتاب الأسرة من تغيير سواء من حيث التركيب أو الوظيفة هو تغيير حتمي وليس بالشر كله (Raschike, 1987) . ومن جهة أخرى، فمن المنطقي أن يتأثر الآباء بما يحدث من تغيير حضاري، وأن ينعكس ذلك التأثير على الأبناء الذين يشكلون أجيالاً تالية تختلف أنماطها - بشكل أو آخر - عن الأجيال السابقة (Bronfenbrenner,1987. P. 347; Inkeles, 1965. P. 357) .

ويرى المتفائلون أنه عوضا عن القلق حول ماتتعرض له الأسرة من رياح التغيير، وأنه إذا كان هناك بالفعل تدهور في أداء بعض الوظائف الأساسية للأسرة، فإنه من المناسب تدارس ما ينبغي اتخاذه من إجراءات لمواجهة ما يفترض حدوثه من جوانب سلبية عملت على تدهور الأسرة (Glenn,1993) .

وفي الجانب الآخر من الصورة، نجد من المتشائمين (Mintz & Kellogg, 1988) من يؤكد أن الأسرة قد مرت بحالة انحدار خطير منذ الثمانينيات من هذا القرن، إذ فقدت كثيرا من وظائفها وعلاقاتها بالأفراد المكونين لها، وفقدت بالتالي سلطتها الاجتماعية، وتقلص عدد أفرادها، وافتقدت ما كانت تتصف به - في السابق - من ثبات واستقرار.

ومن صور التدهور التي تعرضت لها الأسرة في المجتمعات الغربية تضاؤل الاهتمام بالانتماء إلى الأسرة، وفقدان روح التضامن والتكامل والتعاون بين أفرادها (Bellah, Madsen, Sullivan, Swidler, & Tipton, 1985) ، وتناقص الرغبة في إنجاب الأطفال ورعايتهم (Hewlitt, 1991) ، وانتقال بعض وظائف رعاية الطفل والأسرة إلى الدولة (Peden & Glahe, 1986) ، وتغير الاتجاهات نحو الإشباع الجنسي خارج الحياة الزوجية (D'emilio & Freedman, 1988) . ويرى بعض الباحثين (Lenski & Lenski, 1987) أن مثل هذا الانحدار في وظائف الأسرة هو أمر مثير للانزعاج والقلق، إذ إن ماينحدر اليوم ليس الأسرة الممتدة وإنما هو الأسرة النووية المفروض أنها الصورة الأخيرة لما ينبغي أن تكون عليه الصيغة الأسرية.

وبالنسبة للدول النامية، فإن التغير في تركيب الأسرة في بعض هذه الدول النامية الناتج عن توفر فرص اقتصادية وتعليمية أفضل - وخاصة بالنسبة للمرأة - قد أدى إلى تزايد تدهور الأسرة من حيث ارتفاع معدلات الطلاق، وتزايد أعداد الأسر ذات أحد الأبوين (Yi, 1993. P. 41-67) ، هذا في حين أن انخفاض المستويات الاقتصادية في بعض هذه الدول جعل الحاجة ماسة إلى تدخل الدولة لدعم الأسرة وكفالة الرعاية الصحية والتعليمية والاقتصادية لها (Goldani, 1990. P. 523-537) . وعلى الرغم من أن النمط الجديد للأسرة لقي قبولا في بعض الدول غير الغربية فإن النظام الأسري القديم ظل قائما (Mortoka, 1995. P. 511-522) .

وبالمثل فإن الدول العربية تواجه موجة عارمة من التحديث دفعت بها نحو صور من التغيير السريع. ومع ذلك، ما زالت هذه الدول تجاهد في الحفاظ على هويتها العربية، وعلى الصيغة الأساسية للأسرة باعتبارها نواة المجتمع والأساس الذي تقوم عليه الحياة، ويتم بها تناقل الإرث الحضاري (Behnam, 1990. P. 547-552) .

وأيا كانت تلك الاتجاهات من تفاؤل أو تشاؤم، فمما لاشك فيه أن الأسرة في

المجتمعات الغربية قد تعرضت لرياح تغيير عنيفة جارفة. ومن أهم العوامل التي أسهمت في ذلك ظهور الدولة الحديثة وانهيار سلطة المجتمعات الزراعية، الأمر الذي جعل أساس العلاقات الاجتماعية يستند إلى المسؤولية الفردية ومايحققه الفرد من إنجازات، بدلاً من أن يقوم على مبدأ ملكية الأرض والترابط القرابي.

تثار تساؤلات حول تأثير عمل المرأة في وظائفها ودورها في الأسرة، واتجاهاتها نحو قضايا أسرية هامة من زواج وطلاق وإنجاب أطفال ورعايتهم ومشاركة في الأعباء الاقتصادية للأسرة (Seh-Szmbathy, 1990) .

فهناك من يعارض حدوث أي نوع من التغيير في التزامات المرأة نحو الأسرة، ويؤمن بضرورة استمرارية دور الرجل في مسؤولية إعالة الأسرة ورئاستها. واعتبار مساواة الزوجة للزوج في كافة الحقوق والواجبات من العوامل الأساسية المؤدية إلى تدهور الأسرة وانحدار وظائفها وتركيبها (Grbich, 1992) .

كما عملت الحركات النسائية على تزايد إسهامات المرأة في المجالات المهنية والسياسية. وعزز ذلك إقبال المرأة على التعليم مما كان له أثره في إنماء ثقتها في قدراتها الذاتية والحياتية. وأخذت العلاقات بين الرجل والمرأة بعدا جديدا يقوم على أساس تحرر المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وأدى ذلك - بدوره - لأن تتخذ قضية العلاقة بين الرجل والمرأة صيغة جديدة أبعد من مجرد تحرير المرأة، حيث أصبحت المطالب تتمثل في نشدان مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة وليس مجرد تحقيق نوع من المجاملة الشكلية التي لاتستند إلى واقع فعلي من المفروض أن تجسده العلاقات بين الزوجين.

ولقد كان لانغماس المرأة في سوق العمل، وما تبع ذلك من تحررها واستقلالها اقتصاديا، آثار عميقة في تركيب الأسرة ووظيفتها، أسهمت مع غيرها من عوامل التطور ومايطلق عليه بمرحلة ما بعد التحديث، في إحداث هذا التغيير.

ومن نماذج ذلك التغيير حدوث انحدار في معدلات الخصوبة، إذ تناقص عدد المواليد في المجتمعات الغربية بحلول النصف الثاني من الثمانينيات من هذا القرن. الأمر الذي أدى إلى تزايد معدل عدد الأسر ذات الطفل الواحد، وأصبح نادرا أنْ تضم الأسرة أربعة أطفال أو أكثر. وقد يرى البعض أن العبرة ليست بالكم وإنما بالنوع من وجهة الرعاية والاهتمامات.

ومع ذلك، فإن اتجاه تحديد النسل اتخذ بعدا قد يكون ذا صبغة تشاؤمية. إذ يقرر الديموجرافيون أن المرأة الغربية قد افتقدت الرغبة في الإنجاب، كما أنها تبدأ عادة بإنجاب أول طفل لها في وقت متأخر من العمر. ويبدو أنه إضافة إلى أن اشتغال المرأة بسوق العمل من العوامل التي دفعت بهذه الظاهرة إلى حيز الوجود، إلا أن التقاليد الغربية التي تسمح للفتاة بالمعيشة في استقلال عن الأسرة قبل زواجها، تجعل من الصعب على الفتاة - بعد زواجها - أن تتحول من الاهتمام الذاتي إلى الاهتمام باحتياجات الأسرة وبخاصة من الأطفال (Mintz & Kellogg, 1988) .

ولقد كان من مصاحبات هذا التحول في الاتجاه نحو الإنجاب، تغير في الدور الأبوي الذي كان مصاحبا للأسرة النووية التقليدية. وأصبح من المحتمل أن قلة من الأطفال الذين يولدون حاليا سوف ينشؤون بين أبويهما (Mclanahan & Bum-pass, 1988) .

ومن صور التغير - أيضا - التي طرأت على الأسرة في المجتمعات الغربية ارتفاع معدلات الطلاق. ومع أن هذه المعدلات كانت قد أخذت طريقها إلى التزايد منذ أكثر من قرن مضى، إلا أن معدلاتها تسارعت ابتداء من الستينيات من هذا القرن. وتعتبر هذه الظاهرة مسؤولة عن تزايد أعداد الأسر ذات أحد الأبوين ونتيجة طبيعية لها. وتشير الدراسات في الولايات المتحدة إلى الارتفاع المستمر في معدلات الطلاق. فمثلا، بعد أن كانت ٢٠٪ في الستينيات ارتفعت إلى حوالي ٤٥٪ في الثمانينيات بين الأسر البيضاء (Popenoe, 1993. P. 527-555) .

ومن نتائج هذ الظاهرة أيضاً ارتفاع نسبة الأطفال الذين لايعيشون مع أبوين من ٣٣٪ عام ١٩٦٠ إلى ٦٢٪ عام ١٩٩٠ (Ellwood, 1993) .

ولقد أدى - بالفعل - تزايد دخول المرأة إلى سوق العمل إلى تزايد ملحوظ في معدلات حدوث حالات الطلاق. فلم تعد هناك ضغوط اقتصادية تجبر المرأة على الاستمرار في زواج فاشل. ولم يعد وجود الأطفال يمثل - بالتالي - عائقا يحول دون الانفصال عن الزوج (Heaton, 1995) .

وتشير بعض الدراسات (Cherlin, 1992) إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بالفعل بين الدخل الاقتصادي للمرأة وبين احتمالات حدوث حالات الطلاق، بمعنى أنه كلما ارتفع دخل المرأة كان ذلك مؤشرا إلى تزايد معدلات الطلاق.

ويبدو أن الأزواج في المجتمعات الغربية وتلك الآخذة بالحضارة الغربية قد أدركوا - بصورة أو أخرى - هذه الحقائق ومن ثم نجد أن الأزواج اليوم - في الأغلب - أكثر إسهاما ومشاركة مع الزوجة في الوفاء بمتطلبات شؤون رعاية الأسرة (Grbich, 1992) .

ومع ذلك يعتقد البعض (Glick, 1989. P. 123-129) باحتمال توقف تزايد حالات الطلاق بل وانحدار معدلاتها نتيجة لتزايد انتشار المخاوف من مرض فقدان المناعة المكتسب (الأيدز)، الأمر الذي يحدث نوعا من الضغوط تحول دون الطلاق وتعمل على استقرار الحياة الزواجية.

ومن جهة أخرى بدأت ظاهرة تأخر سن الزواج في الحدوث، وأخذت شكلا حادا منذ الثمانينيات. ويَعُدُّ «جليك» Glick ذلك نوعاً من أعراض التسويف، ويرى أن المفهوم الأساسي لدورة حياة الأسرة الذي كان منطبقا في السابق لم يعد سائدا في الوقت الحالي.

وقد كان من نتائج تزايد تأخر سن الزواج الأول، بل والإحجام عن الزواج، حدوث تزايد حاد في ميل الشباب وخاصة من الإناث إلى المعيشة المستقلة عن الآباء قبل الزواج (Aquilino, 1991. P. 999-1010) . كما ظهرت أنماط أخرى من المعيشة بدون زواج تعتبر نوعا من النظم الأسرية، مثل معيشة اثنين من الذكور أو اثنتين من الإناث سويا بدون زواج.

ومما لاشك فيه أن كل هذا يعكس ما طرأ على القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع من تغير. فقد تزايد تقبل مبدأ الطلاق، وتغيرت الاتجاهات نحو مبدأ معيشة ذكر وأنثى معا بدون زواج، أو معيشة اثنين من الذكور سويا في نوع من الجنسية المثلية، كما تغيرت الاتجاهات نحو بقاء الشخص عَزباً بدون زواج على مدى عمره. وهكذا يبدو أن المجتمع الغربي لم ينبذ الأسرة النووية التقليديةفقط، وإنما هو في طريقه إلى نبذ - أيضا - الأسرة النووية ذاتها.

الأسرة العربية الخليجية

على الرغم من الندرة النسبية في البحوث والدراسات التي تتناول بالشرح والتحليل أوضاع الأسرة العربية الخليجية وما طرأ عليها من تغير في أعقاب الطفرة الاقتصادية التي أعقبت استغلال موارد النفط، وكذا ما يمكن أن تكون عليه مستقبلا، فإن ما كتب جميعه يكاد يتماثل فيما ذهب إليه من تحليل ووصف لأوضاع الأسرة العربية الخليجية سواء في الماضي أو الحاضر. ولعل هذا يرجع - في أغلب الأمر - إلى أن مجتمعات الخليج العربي تكاد تمثل جميعها مجتمعا واحدا، من حيث العادات والتقاليد والقيم السائدة بينها. وهذا يعود إلى أن الإنسان العربي الخليجي قد يعيش في أحد المجتمعات الخليجية بينما تربطه في واقع الأمر روابط قبلية بمجتمعات خليجية أخرى. وقد تربطه أيضاًروابط النسب والمصاهرة ببعض مواطني تلك المجتمعات.

ومع ذلك فقد نجد أن هناك قدراً من التباين بين بعض هذه المجتمعات الخليجية، يمكن أن يعزى إلى ظروف خاصة بكل مجتمع من هذه المجتمعات. فالبعض منها قد تغلب عليه البيئة الصحراوية، بينما يغلب على البعض الآخر البيئة الزراعية، في حين كان البحرمصدرا لرزق ومجالا لعمل البعض الثالث. وكما نعرف فإن مما لاشك فيه أن طبيعة البيئة التي ينتمي إليها مجتمع معين تحدد إلى درجة كبيرة طبيعة طرائقه المعيشية وقيمه ومعاييره وسلوكياته. وإن كان تأثير عوامل الظروف البيئية قد تضاءل - بلا شك - في أعقاب اعتماد عدد من هذه المجتمعات الخليجية على عائدات النفط كمصدر أساسي لاقتصادياتها. ومن جهة أخرى فلابد لنا أن نشير أيضا إلى أن المملكة العربية السعودية باعتبار أنها تمثل الديار المقدسة للإسلام فإن لها ظروفها المعينة التي تجعلها تقاوم رياح التغيير لكل ما من شأنه أن يتعارض مع كونها مهد الديانة الإسلامية.

وعلى أية حال، فإن المطلع على ما نشر من بحوث حول الأسرة العربية الخليجية يكاد يجد قدرا كبيرا من التماثل - كما أشرنا من قبل - فيما طرأ على هذه الأسرة من تغيير. فنجد مثلا من الباحثين (الجشي، ١٩٩٤ ص١٠ - ص٢٢) من يقرر «أنه لعل من أبرز التغيرات المتسارعة تلك التي أصابت أدوار الأسرة الخليجية ووظائفها، حيث الانتقال من بيئة أسرية تقوم على سلطة الأب بصور مطلقة، إلى مؤسسة برز فيها دور الأم وظهرت أدوار مستقلة للأبناء. إلا أن هذه الأدوار مازالت غير واضحة، ومازالت هناك معايير مزدوجة ناتجة عن حركة التغيير المستمرة للمجتمع»..« ونرى أن التغير في وضع المرأة وأدوارها يعتبر العامل الأساسي الذي يمكن من خلاله دراسة الوضع المتغير للأسرة»..«ويعتبر عمل المرأة إلى جانب التعليم هما المتغيران الرئيسيان بالنسبة لتغير أوضاعها وتطور مكانتها».. وتضيف الدكتورة بهية الجشي أنه «من الواضح أنه مازال هناك تصارع وتناقض بين الأدوار القديمة والمستحدثة، وذلك بسبب التعارض بين المعايير التقليدية وتلك التي استجدت نتيجة لهذه التغيرات».

وتتفق باحثة (سعيد، ١٩٩٤. ص٩ - ص١٠) من دولة الإمارات العربية المتحدة - بصورة أو أخرى - مع رأي الدكتورة بهية الجشي من دولة البحرين في أن «التغير الاجتماعي في الأسرة وانتقال بعض هذه الوظائف إلى خارجها حيث تحملت الدولة والمجتمع الكثير من أعبائها بإنشائها المؤسسات المختلفة. كما تغيرت البنية الأساسية للأسرة. فأصبحت الأسرة النووية هي الغالبة والتي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، والاتجاه إلى حجم الأسرة الصغيرة بدلا من الكبيرة في الأوساط المتعلمة والمثقفة. وتغير الاتجاه نحو تعليم الفتاة إلى جانب الفتى ثم خروجها للعمل» وتضيف الباحثة«... وتغيرت أدوار الأب والأم في الأسرة. وأصبح الابن أكثر فعالية وحرية. وبعد أن كان الأب صاحب الأمر والسلطة في الأسر التقليدية، تقلص هذا الدور ولم تعد سلطته واجبة التنفيذ».

ويذكر باقر النجار (النجار، ١٩٩٤. ص١٥ - ص١٦) أن «التعداد السكاني في البحرين لعام ١٩٩١ يشير إلى أنه رغم احتفاظ المجتمع البحريني بجزء ليس بيسير من نمط علاقاته الأسرية التقليدية، إلا أن نمط الأسرة النووية آخذ في الازدياد ... وهناك مؤشرات على الانتشار الكبير للأسر النووية في المناطق الحضرية في مقابل الغلبة للأسرة الممتدة في المناطق الريفية »... ويضيف النجار «أنه لابد من التأكيد أننا عندما نتكلم عن الأسرة النووية والأخرى الممتدة في الخليج، فإننا بذلك لانشير إلى حالة كهذه في إطلاقيتها. فالأسرة النووية رغم التنامي الواضح في حجمها العددي وبالتحديد في مناطق العمران الجديدة وبروز بعض سماتها كالاستقلال الاقتصادي أو الاستقلال السكني، فإن ذلك لاينفي انتماء هذه الأسرة النووية لأسرها المرجعية سواء أكان ذلك في إطاره العائلي أو العقائدي» ... ويضيف النجار «إن أسرنا الحديثة على الرغم مما يبدو على بعض أفرادها من حداثة. إلا أنها في أصل نشأتها وربما في نسيج علاقاتها الاجتماعية القائمة، إنما تعيد تشكيل منظومات من العَلاقات الأسرية للعائلة الممتدة».

وقد يبدو النجار متشائما بعض الشيء عندما يقرر «أن تعليم المرأة ودخولها سوق العمل قد أعطى المرأة أحيانا القدرة على الرفض، إلا أنه لم يمنحها القدرة على تقرير المصير أو بالأحرى فرص اختيار الشريك الآخر. وأن التعليم والتحديث قد فشلا في إحداث تغييرات في أنماط القيم المختلفة.» ومع ذلك فإنه يجنح مرة أخرى إلى الاعتراف بأن «هناك بعض جيوب التغيير جاءت محصلة منطقية لمجمل التغييرات الاجتماعية والاقتصادية.» ... بل إنه يذهب إلى القول «بأن الكثير من الدراسات تؤكد زيادة أعداد الأسر النووية الجديدة على حساب الأسر الممتدة خاصة في المناطق الحضرية الجديدة».

ويقرر فهد الثاقب (الثاقب، ١٩٧٦. ص٨٥) في دراسات أجريت بالمجتمع

الكويتي في النصف الأول من السبعينيات تزايد أعداد الأسر النووية بحيث إنها تمثل ١ , ٥٩٪ من عينة البحث، بينما تمثل العائلة الممتدة ٤ , ٢٢٪.

وتشير ورقة العمل القطرية المقدمة من وفود دولة الكويت في ندوة «دعم دور الأسرة في مجتمع متغير» المنعقدة في المنامة بدولة البحرين خلال الفترة من ١٢-١٥نوفمبر ١٩٩٤ بمناسبة السنة الدولية للأسرة عام ١٩٩٤ إلى أن «الأسرة الكويتية قد نالت اهتمام الدولة من خلال وضع التشريعات والقوانين وإقامة مختلف المؤسسات التي تكفل سلامة الأسرة وتهيئ لها سبل التطور والنماء. وقد نصت المادة التاسعة من الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢ على أن الأسرة هي أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويحفظ القانون كيانها وأمرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة. كما تنص المادة العاشرة على أن الدولة ترعى النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي.»

كما ورد في ورقة العمل القطرية المقدمة من وفود المملكة العربية السعودية لنفس الندوة سالفة الذكر أنه« ... في السابق كانت الأسرة السعودية ممتدة في الأساس بما يعني أن الأبناء المتزوجين يعيشون في كنف الأسرة الكبيرة ولايستقلون بسكنهم عنها، إلا أنه بات اتجاها حديثا يأخذ الشباب به ويتمثل في تفضيل الأسرة المحدودة الاستقلال عن الإقامة مع الآباءأو الأقارب. وفي الاتجاه نفسه وعلى خط متصل واحد يسير الآباء نحو ذات التفضيل.»

وتضيف الورقة أنه مما «يعزز هذا الاتجاه ماورد في خطة التنمية الوطنية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) التي أعدت على عدة محاور منها تعليم البنات، عمل المرأة في مجالات معينة تحض عليها الشريعة الإسلامية، المشاركة في الحياة الزواجية وتحمل أعباء الحياة، الأسرة المحدودة واستقلال الأبناء عن الآباء، ظاهرة السكن في شقق دون البقاء في منزل العائلة الكبيرة.»

وتقول ورقة وفد المملكة العربية السعودية إنه «من هذا المنطلق بدأت الأسرة النووية تأخذ طريقها في التبلور في المجتمع السعودي إلا أن الأسرة الممتدة مازالت تسير جنبا إلى جنب في نطاق القبيلة والعشيرة والفخذ والبطن، ولم يعد نمط الأسرة النووية هو السائد.»

ويذكر بحث حول الأسرة في المملكة العربية السعودية (Alsuwaigh, 1989 P. 67-78) «أن الطفرة الاقتصادية الناجمة عن إنتاج النفط قد أدت إلى تحرك المواطنين السعوديين تحركا جغرافيا واجتماعيا، مؤديا إلى تغير نمط الأسرة الممتدة، وبالتالي حدوث تغير - بدرجة ما - في الأدوار التقليدية لكل من الرجل والمرأة وأن تصبح الأسرة النووية ممثلة لنمط الحياة الحضرية. وبدأ المواطن السعودي في الأخذ بنظام المعيشة في شقق بدلا من الحياة في البيوت التقليدية التي كانت تضم العائلة الممتدة.»

وتضيف الباحثة أن تعليم الفتاة أحدث تغيرا كبيراً إذ كان من أكبر العوامل المؤدية إلى رفع مكانة المرأة. بل لقد سمح لها بالدراسة في الخارج من خلال منح دراسية وذلك منذ عام ١٩٦٤. وهكذا أصبحت فرص تشغيل المرأة السعودية أمرا ممكنا في إطار ظروف معينة. وكان من نتائج ذلك أن وضحت حاجة لإعادة تحديد دور المرأة السعودية، وحاجة لإحداث تغير في العلاقات بين الرجل والمرأة.

وبدأت نظم الزواج في التغير، سواء أكان قد سبق الترتيب لها أم كان هناك نوع ما من الترتيب. إلا أن هذا التغير لم يتخذ بعد بصورة واضحة كما هي الحال في نظم تكوين الأسرة. بمعنى أن الزواج غير سابق التحديد مازال يمثل نسبة ضئيلة من مجمل حالات الزواج على الرغم من أن فتيات الجيل الحالي يفضلن مثل هذا الأسلوب من الزواج.

وتستطرد الباحثة بأن أهم ماطرأ من تغير - بدرجة ما - على الحياة الزواجية هو أن غالبية الأسر الحديثة تقتصر حاليا على زوجة واحدة فقط في معظم الأحيان، مقارنة بغالبية الجيل القديم الذي كان يغلب أن يكون متعدد الزوجات.

ومع ذلك، ومع أن حياة المرأة السعودية «قد تأثرت نتيجة عوامل التغير الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت - في أغلب الأمر - حبيسة أدوارها التقليدية من خلال حدود فرص العمل، وسيادة المعايير التقليدية، وبطء خطوات نمو مكانتها، بمقارنة مايحدث من تغير في المجتمع السعودي بأسره.»

منهج البحث

مشكلة البحث :

لايمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن يقف هكذا ثابتا جامدا في وجه الزمن، فالتغير والانتقال من حال إلى آخر هو من خصائص وجود نوع من الحياة. ولهذا فإن سائر المجتمعات - أيا كانت - لابد وأن تمر بحالة من التغيير، وإن تباينت تماما عمليات التغيير من مجتمع لآخر، فقد يكون انتقال المجتمع من حال إلى آخر هو من البطء بحيث يبدو المجتمع متوقفا في مكانه، متحجرا جامدا في نظمه. وقد يكون التغير الاجتماعي بمثابة نقلة هائلة من أوضاع سائدة إلى أخرى مستحدثة، بحيث يبدو من الأفضل أن نطلق على ما ينتاب المجتمع من تغير لفظ طفرة اجتماعية بدلا من لفظ تغير اجتماعي.

والمجتمع الخليجي - وأحد أعضائه الكويت - يمكن أن يكون ماطرأ على أنماطه وأوضاعه الاجتماعية مرادفا لحالة من الطفرة الحضارية وليس مجرد تغير اجتماعي هادئ بطيء يحدث على مدى سنين طوال. فلقد تغير كل شيء في المجتمعات الخليجية بصورة جذرية تقريبا، وشمل ذلك الطبيعة الديموجرافية لهذه المجتمعات، والعادات والتقاليد والقيم والمعايير الاجتماعية. ومع ذلك وعلى الرغم من هذا التبدل الهائل في العديد من هذه الأبعاد، فمازالت المجتمعات الخليجية تجاهد في الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية الخليجية.

وكان لابد لهذه النقلة الحضارية أن تحمل معها تغيرات جذرية في كثير من النظم والمؤسسات الاجتماعية. والأسرة الخليجية عامة - والكويتية التي تعنينا هنا بصفة خاصة - ربما كانت من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تشكل أساس المجتمع وقاعدته. لهذا كان علينا أن نتساءل عن طبيعة ما تعرضت له الأسرة من تغير. وعما إذا كان ذلك يمثل نوعا من الشرور ومعولا يهدم جذورها، أم أن التكيف والتوافق مع متغيرات العصر هو الأساس في البقاء؟

هدف البحث :

لما كانت المشكلة الأساسية التي يستهدف البحث الوقوف على حقائقها هي تعرف الوضع الحالي للأسرة الكويتية في ضوء المتغيرات الحضارية الجارفة التي تَعرَّض - ومازال يَتعرَّض - لها المجتمع الكويتي، كان من المهم تعرف اتجاهات الرأي المتعلقة بالأسرة الكويتية والتي تتناول القضايا التالية :

١ - اشتغال المرأة وارتباط ذلك :
أ - بتربية الأبناء.
ب - وتأثيره في الأسرة بصفة خاصة.
ج - والإسهام في اقتصاديات الأسرة.
د - ودور الخدم وبخاصة مسؤوليتهم نحو رعاية الأبناء.
٢ - المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.
٣ - رفع سن زواج الفتاة و/ أو الفتى.
٤ - محل إقامة الزوجين.
٥ - تنظيم النسل.
٦ - مبدأ الطلاق.

ومما لاشك فيه أن تعرف هذه الاتجاهات، يمكن أن يسهم في صياغة الإطار الحالي والمستقبلي للأسرة الكويتيةوتحديدهما، إذ سوف يحدد - مثلا - درجة التحول من نظام الأسرة الممتدة إلى نظام الأسرة النووية. وطبيعة الاتجاهات نحو دخول المرأة سوق العمل وتأثير ذلك في الحياة الأسرية. والاتجاهات نحو قضايا أساسية تؤثر تأثيرا جوهريا في تركيب ووظائف الأسرة، مثل الدور التربوي للآباء، ومدى تقبل المعيشة مع الأهل، والاتجاهات نحو تنظيم النسل وتقبل مبدأ الطلاق.

أدوات البحث :

لما كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو تعرف طبيعة الاتجاهات السائدة بين مجموعة من المواطنين الكويتيين حول متغيرات معينة تتعلق بطبيعة تركيب ووظائف الأسرة، فقد اعتمد البحث أساسا لتعرف هذه الاتجاهات على تطبيق استبانة أعدها الباحث لهذا الغرض.

إعداد الاستبانة :

بدأ الباحث بتحليل محتوى المتغير المطلوب تعرّف الاتجاه نحوه إلى وحدات وبخاصة من وجهة الأنماط السلوكية الموجبة والسالبة لمضمون الاتجاه ثم تم إعداد وصياغة ٣٦ عبارة من قبل الباحث بحيث تعبر عن المعنى المقصود بوضوح ودون لبس أو احتمال لتأويل ذاتي، وبحيث تمثل العبارة صيغة تتحدى فكر الفرد بخصوص المتغير الذي تعبر عنه.

ثم عرضت هذه العبارات على ثمانية محكمين لإبداء الرأي في مدى ملاءمة كل عبارة للتعبير عن المتغير المطلوب والوقوف على الاتجاه نحوه. وترك للمحكمين حرية إبداء الرأي فيما يتعلق بالتعديل أو الحذف أو الإضافة لهذه العبارات. وقد أدى ذلك إلى إعادة صياغة بعض العبارات وفقا لآراء هؤلاء المحكمين، وكذلك إلى استبعاد البعض منها، وفقا لما ينتهي إليه رأي الأغلبية. وكان من نتائج ذلك أن أصبحت الاستبانة تتضمن في صورتها الأخيرة ٢٩ عبارة (انظر نموذج الاستبانة بالمرفقات).

ثبات الاستبانة :

تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية بين نصفي الاستبانة (العبارات الزوجية، مقابل العبارات الفردية) ثم صحح الطول باستخدام معادلة

سبيرمان - براون، وذلك بعد تطبيق الاستبانة على عينة من ٥٠ مواطناً كويتياً، وكان معامل ثبات العينة ٠,٦٤٤ وهو معامل يشير إلى أن الاستبانة ذات درجة مقبولة من الثبات ويمكن تطبيقها بقدر من الثقة.

صدق الاستبانة :

طبقت الاستبانة على عينة من ٥٠ مواطنا - كدراسة استطلاعية للتحقق من ثبات الاستبانة وصدقها - وتم حساب معامل الارتباط بين كل عبارة وأخرى والدرجة الكلية على المقياس. وانتهت الدراسة إلى أن معاملات الارتباط هذه مرتفعة بدرجة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، الأمر الذي يشير إلى الاتساق الداخلي للاستبانة بحيث يمكن تطبيقهابقدر من الثقة في درجة صدقها.

معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية عليها

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٥٦	١٦	٠,٧٧
٢	٠,٦١	١٧	٠,٦٩
٣	٠,٧٢	١٨	٠,٦٠
٤	٠,٥٨	١٩	٠,٥٢
٥	٠,٥٢	٢٠	٠,٤٩
٦	٠,٦٤	٢١	٠,٥١
٧	٠,٦١	٢٢	٠,٦٩
٨	٠,٥٠	٢٣	٠,٦٤
٩	٠,٧٢	٢٤	٠,٥٣
١٠	٠,٤٨	٢٥	٠,٧١
١١	٠,٦٩	٢٦	٠,٥٨
١٢	٠,٥٨	٢٧	٠,٦١
١٣	٠,٥٢	٢٨	٠,٥٥
١٤	٠,٦٠	٢٩	٠,٧٠
١٥	٠,٦٥		

* يكون معامل الارتباط ذا دلالة عند مستوى ٠,٠١ عندما يساوي ٠,٣٧٢ أو يكون أكبر منه.

عينة البحث :

تكونت عينة البحث من ٤٧٢ مواطنا كويتيا، ينقسمون إلى ٤٧٪ ذكور، ٥٣٪ إناث (جدول رقم ١). وبالنسبة للبيانات الديموجرافية من حيث العمر والمستوى التعليمي والمهنة والحالة الاجتماعية فهي ممثلة في (الجداول ٢، ٣، ٤، ٥). ولم يكن هناك أساس إحصائي معين لاختيار هذه العينة ولهذا فإننا نفضل أن نطلق عليها لفظ «مجموعة أفراد البحث». فقد تم تدريب مجموعة من الباحثين من طلبة وطالبات قسم علم النفس على تطبيق استبانة أعدت لهذا الغرض ثم قام الباحثون بالانتشار في قطاعات المجتمع السكنية التي ينتمون إليها، بهدف جمع البيانات عن هذه العينة.

تحليل الاستجابات على بنود الاستبانة

البند رقم (١)

«هل توافق على أن تعمل المرأة المتزوجة؟»

وقد أجاب بالموافقة ٧٢٪ من مجموع أفراد البحث، وعارض ذلك ٧ , ٢٣٪ منهم، (الفرق ذو دلالة عند ٠ , ٠٠١ جدول رقم ٦). أما بالنسبة للذكور فقط فقد وافق على ذلك ١ , ٦٤٪ وعارضه ٧ , ٣٢٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠ , ٠٠١ جدول رقم ٧). ووافق ٧٩٪ من الإناث، وعارض ٧ , ١٥٪ منهن (الفرق ذو دلالة عند ٠ , ٠٠١ جدول رقم ٨). وواضح - من ثم - أن نسبة كبيرة من أفراد عينة البحث من ذكور وإناث توافق على عمل المرأة المتزوجة، وأن الفروق بين الاستجابات الموافقة وتلك المعارضة هي جميعا ذات دلالة إحصائية عالية. ومع ذلك، فيشير (جدول رقم ٩) إلى وجود فروق ذات دلالة بين استجابات كل من الذكور والإناث، في اتجاه الموافقة من جانب الإناث بدرجة أكبر من موافقة الذكور.

البند رقم (٢)

«هل ترى أن انشغال المرأة بالوظائف يعوقها عن رعاية أطفالها؟»

لقد انقسم الرأي بين مجموع أفراد البحث واتخذ اتجاهين متضادين متكافئين تقريبا. إذ كانت نسبة الموافقة ٣ , ٤٦٪ والمعارضة ٤٩٪ (الفرق ليس له دلالة إحصائية. جدول رقم ٦) . أما بالنسبة لاستجابات الذكور فقط فقد كانت نسبة الموافقين ٥٧٪ والمعارضين ٥ , ٣٨٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠ , ٠١ جدول ٧) . بالنسبة لاستجابات الإناث فقط فقد كانت نسبة الموافقات ٧ , ٣٦٪ والمعارضات ٥ , ٥٨٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠ , ٠٠١ جدول رقم ٨) . وكانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند ٠ , ٠٠١ بالنسبة لاستجابات الذكور في مقابل استجابات الإناث،

وذلك في اتجاه المعارضة بالنسبة للإناث (جدول رقم ٩) بمعنى أن مجموع أفراد البحث قد انقسموا إلى معارض وموافق للرأي بأن انشغال المرأة في العمل يعوقها عن رعاية أطفالها. ومع ذلك فقد كانت الإناث في اتجاه المعارضة لهذا الرأي مقارنة باستجابات الذكور، من وجهة أن عمل المرأة لايعوقها عن رعاية أطفالها.

البند رقم (٣)

«هل تستطيع المرأة أن توفق بين اشتغالها بالوظائف وبين مسؤولياتها كربة بيت؟»

وقد أجاب بالموافقة ٢ , ٦١٪ وبالمعارضة ١ , ٤٢٪ من مجموع أفراد البحث (الفرق ذودلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٦) . من جهة أخرى، فقد انقسم الذكور - تقريبا - بين موافق ٣ , ٤٩٪ ومعارض ٤٢٪ (الفرق ليس له دلالة، جدول رقم ٧) . هذا في حين كان اتجاه الإناث يغلب عليه الموافقة (٨ , ٧١٪) في مقابل (٣ , ٢٣٪) من جانب المعارضة (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٨) . وبمقارنة استجابات الذكور باستجابات الإناث، نجد (فروقا ذات دلالة عند مستوى ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٩) في اتجاه موافقة الإناث بالنسبة للذكور. ولعل هذا من شأنه أن يشير إلى أن الذكور منقسمون على أنفسهم فيما يتعلق بإمكانية توفيق المرأة بين العمل ومسؤولياتها كربة بيت، إلا أن الإناث أكثر ميلا إلى الموافقة على أن المرأة تستطيع أن توفق بين اشتغالها بالوظائف وبين مهمتها كربة بيت.

البند رقم (٤)

«هل تعتقد أن التحاق المرأة بالوظائف له تأثيره السيئ على الأسرة؟»

وقد وافق على ذلك ٣ , ٣٤٪ وعارضه ٢ , ٥٧٪ من مجموع أفراد البحث (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٦) . وانقسم الذكور إلى فريقين بين الموافقة (٦ , ٤١٪) والمعارضة (٢ , ٥٠٪)، والفرق ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٧) . هذا في حين كانت معارضة الإناث يمثلها ٤ , ٦٣٪ والموافقة يمثلها ٦ , ٢٧٪

منهن (الفرق ذو دلالة عند ٠,٠٠١ جدول رقم ٨) . وكان الفرق بين استجابات كل من الذكور والإناث ذا دلالة عند ٠,٠٠٢ وذلك من حيث غلبة موافقة الذكور على أن مفهوم التحاق المرأة بالوظائف له تأثيره السيئ في الأسرة (جدول رقم ٩) . وفي الواقع، فإن هذه النتائج تبدو متسقة منطقية مع اتجاهات الاستجابات للبنود السابقة، من وجهة موافقة المرأة على عدم تأثر دورها كربة بيت بالدخول في سوق العمل، بينما كانت تحفظات الذكور واضحة في هذا الشأن.

البند رقم (٥)

«هل ترى أن عمل المرأة يعطلها عن أداء دورها كربة بيت؟»

وفي الواقع، فإن هذا التساؤل يبدو أنه صيغة أخرى - بشكل أوآخر - للبند السابق، وبالفعل، فإن نتائج الاستجابة عن كليهما تبدو متقاربة بدرجة ما، فقد رفض ١,٥٨٪ من مجموع أفراد البحث ذكورا وإناثا الرأي بأن عمل المرأة يعطلها عن أداء دورها كربة بيت، في حين وافق على ذلك ٦,٣٦٪ منهم. (الفرق ذو دلالة عند ٠,٠١ جدول رقم ٦) . وانقسم الذكور إلى فريقين بين موافق (٢,٤٨٪) ومعارض (٩,٤٥٪)، والفرق ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٧) . هذا بينما رفضت نسبة لابأس بها من الإناث ٦٩٪ هذا الرأي ووافقت عليه ١,٢٦٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠,٠٠١ جدول رقم ٨) . وبالنسبة للفروق بين استجابات الذكور والإناث فقد كانت ذات دلالة عند ٠,٠٠١ (جدول رقم ٩)، حيث كان الاتجاه الأغلب بين الذكور هو الموافقة على أن عمل المرأة يعطلها عن أداء دورها كربة بيت.

البند رقم (٦)

«هل يتوفر للأم وقت كاف لرعاية أسرتها إذا كانت ملتحقة بإحدى الوظائف؟»

وقد أجاب بالموافقة ١,٥٥٪ وبالمعارضة ٧,٣٨٪ من مجموع أفراد البحث (الفرق ذو دلالة عند ٠,٠٠١ جدول رقم ٦) . وانقسم الذكور في اتجاهين متضادين

متكافئين تقريبا، بين موافق ٥٠٪ ومعارض ٦ , ٤٤٪ (الفرق ليس له دلالة، جدول رقم ٧) . ومن الإناث وافقت (٨ , ٥٩٪) على هذا التساؤل بينما عارضته ٣ , ٣٣٪ منهن (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٨). كما أن الإناث اختلفن عن الذكور في الاستجابة عن هذا التساؤل باتجاه موافقة الإناث على أنه يتوفر للأم وقت كاف لأداء وظائفها الأسرية (الفرق ذو دلالة عند ٠٢ , ٠ جدول رقم ٩).

البند رقم (٧)

«هل يمكن للخدم أن يتولوا مهمة تربية الأبناء في حالة عمل الأم؟»

وقد أجاب بنعم ٨ , ١٨٪ في مقابل ٧٤٪ أجابوا بـ «لا» من مجموع أفراد البحث ذكورا وإناثا (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٦) . وعارض هذا الرأي ٤ , ٨١٪ من مجموع الذكور بينما وافق عليه ١٤٪ منهم (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٧) . كما عارض ٦٧٪ من مجموع الإناث في مقابل ٢٣٪ وافقن عليه (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٨) . وكان هناك فرق بين استجابات كل من الذكور والإناث وهو ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ (جدول رقم ٩)، وذلك في اتجاه نوع من الموافقة من جانب الإناث مقارنة باستجابة الذكور.

البند رقم (٨)

«هل يتحمل الخدم اليوم مسؤوليات رعاية الأطفال بدلا من الأمهات؟»

وقد انقسمت الاستجابات بدرجة ما وإن لم يكن ذلك الانقسام متطابقاً بين كل من حالتي الموافقة (٨ , ٤١٪) والمعارضة (٢ , ٥٢٪) ومع هذا فإن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٠٥ , ٠ (جدول رقم ٦)، وذلك بالنسبة لاستجابات مجموع أفراد البحث. وكان الوضع متماثلاً تقريبا بالنسبة لاستجابات الذكور فقط، إذ كان الموافقون يمثلون ٤٥٪ والمعارضون ٥٠٪ من مجموع الذكور من أفراد البحث (الفرق ليس له دلالة إحصائية. جدول رقم ٧) . أما بالنسبة لاستجابات الإناث فقد

بلغت نسبة المعارضات ٣, ٥٤٪ في مقابل ٩, ٣٨٪ من الموافقات (الفرق ذو دلالة عند ٠١, ٠ جدول رقم ٨) . ومن جهة أخرى، فلم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات كل من الذكور والإناث (جدول رقم ٩).

البند رقم (٩)

«هل تعتقد أنه يمكن الاعتماد على الخدم في تربية الأبناء؟»

وقد كانت هناك معارضة شبه إجماعية (٩, ٩١٪) من جميع أفراد البحث ذكورا وإناثا، في مقابل موافقة ضئيلة (٨, ٥٪). والفرق ذو دلالة عند مستوى ٠٠١, ٠ (جدول رقم ٦). ولم تختلف نسبة استجابات الذكور بمفردهم عن مجمل استجابات جميع أفراد البحث إذ عارض فكرة الاعتماد على الخدم في تربية الأبناء ٨, ٩٢٪ من الذكور ووافق عليها ٥٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١, ٠ جدول رقم ٧). ولم تختلف هذه المعدلات كثيرا بالنسبة لاستجابات مجموعة الإناث التي بلغت ١, ٩١٪ من المعارضات، ٥, ٦٪ من الموافقات (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١, ٠ جدول رقم ٨) . ولقد كان من المتوقع بالتالي أن تتساوى الاستجابات عند إجراء مقارنة بين استجابات الذكور وبين استجابات الإناث، وأن يكون الفرق بين هذه الاستجابات ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٩).

البند رقم (١٠)

«هل ترى أن تتساوى المرأة مع الرجل في كافة الحقوق والواجبات داخل الأسرة؟»

وقد انقسمت الاستجابات الكلية لمجموع أفراد البحث من ذكور وإناث بحيث كان الموافقون يمثلون ٢, ٤٧٪ والمعارضون ٩, ٤٨٪ (الفرق ليس له دلالة إحصائية. جدول رقم ٦) . وبالنسبة لاستجابات الذكور بمفردهم فقد كان هناك نوع من المعارضة (٣, ٥٤٪)، في مقابل الموافقة (٧, ٤٠٪). وكان الفرق ذا دلالة عند مستوى ٠٥, ٠ (جدول رقم ٧). هذا في حين كانت الموافقات من الإناث يمثلن

٥٣٪، والمعارضات يمثلن ١ , ٤٤٪،إلا أن الفرق لم يكن له دلالة إحصائية (جدول رقم ٨). وعند مقارنة استجابات الإناث باستجابات الذكور كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠٢ , ٠ في اتجاه الموافقة من جانب المرأة مقارنة باتجاه الرجل (جدول رقم ٩).

البند رقم (١١)

«هل توافق على أن يتولى الزوج مساعدة الزوجة في كافة الخدمات التي تتطلبها الأسرة؟»

وأجاب بالموافقة ٧ , ٨٢٪ في مقابل ١ , ١٤٪ من المعارضين من مجموع أفراد البحث (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٦) . وتماثلت تقريبا استجابات مجموعة الذكور حيث وافق ٢ , ٧٨٪ في مقابل معارضة ٣ , ١٧٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٧). وتماثل الموقف - أيضا - بالنسبة لاستجابات الإناث إذ كانت الموافقة من جانب ٧ , ٨٦٪ منهن في مقابل معارضة ٣ , ١١٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٨). وتماثلت استجابات كل من الذكور والإناث على حدة بشكل يكاد يكون متطابقاً في اتجاه الموافقة، وإن كان هناك فرق بين هاتين الاستجابتين عند مستوى ٠٥ , ٠ في اتجاه موافقة أكثر من جانب الإناث مقارنة بالذكور (جدول رقم ٩).

البند رقم (١٢)

«هل تعتقد أنه من الضروري أن تسهم الزوجة الموظفة مع زوجها في نفقات الأسرة؟»

وقد وافق على هذا الرأي ٤ , ٧٧٪ وعارضه ١ , ١٨٪ من مجموع أفراد البحث (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٦). واقتربت إجابات الذكور بمفردهم من هذه النسب. فالموافقون ١ , ٧٢٪ والمعارضون ١ , ٢٢٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٧). وتزايدت موافقة الإناث على هذه النسب، إذ بلغت نسبة الموافقات ٣ , ٨٢٪ والمعارضات ٥ , ١٤٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم

٨). وعند مقارنة استجابات الذكور باستجابات الإناث،كان هناك تماثل كبير بين الاستجابتين في اتجاه الموافقة، وإن كان هناك تزايد في درجة موافقة الإناث (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠٢ , ٠ جدول رقم ٩).

البند رقم (١٣)

«هل الزوج هو المسؤول وحده عن الإنفاق على الأسرة؟»

وقد انقسمت تقريبا الاستجابات لمجموعة أفراد البحث بين موافق (٩ , ٤٠٪) ومعارض (٨ , ٥٤٪)، وإن كان الفرق ذا دلالة عند ٠١ , ٠ (جدول رقم ٦). وبالمثل، كان الموقف بالنسبة لاستجابات الذكور، إذ وافق على هذا الرأي ٤ , ٥٣٪ وعارضه ٥ , ٤٢٪ (الفرق ليس له دلالة. جدول رقم ٧). أما استجابة مجموعة الإناث فقد كانت نسبة عدم الموافقة مرتفعة بدرجة ما (٧ , ٦٥٪) في مقابل نسبة الموافقة (٨ , ٢٩٪) والفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ (جدول رقم ٨). ومع ذلك، فقد كان هناك فرق في الاستجابة بين الذكور والإناث ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ في اتجاه موافقة أكثر من جانب الذكور على مبدأ أن يكون الزوج هو المسؤول عن الإنفاق على الأسرة (جدول رقم٩).

البند رقم (١٤)

«هل ترى ضرورة اشتغال المرأة بالوظائف حتى يمكنها الإسهام في مصروفات الأسرة ونفقاتها؟»

يبدو أن هذا التطور في النظام الأسري في الكويت المتعلق باشتغال المرأة وإسهامها في نفقات الأسرة لم يستقر تماما بعد ولم يتخذ اتجاها واضحا. ويبدو ذلك - في جزء منه - في صورة انقسام الرأي حول هذا الموضوع في اتجاهين متضادين متعارضين أحدهما بالموافقة (٤ , ٤٩٪) والآخر بالمعارضة (٥ , ٤٢٪) من جانب مجموع أفراد البحث (والفرق ليس له دلالة إحصائية. جدول رقم ٦). وكانت نسبة الاستجابات بالموافقة من جانب الذكور ٨ , ٣٩٪ والمعارضة ١ , ٥١٪ (الفرق ليس له

دلالة إحصائية .جدول رقم ٧). واستجابات الموافقة من الإناث ٩ , ٥٧٪ والمعارضة ٨ , ٣٤٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٨). ومع ذلك، فقد كانت الإناث أميل إلى الموافقة بشكل واضح مقارنة بالذكور (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٩).

البند رقم (١٥)

«بصفة عامة، هل توافق على اشتغال المرأة بالوظائف المختلفة؟»

وقد انقسمت الاتجاهات في اتجاهين متضادين بالنسبة لمجموعة أفراد البحث؛ اتجاه الموافقة ويمثله ٣ , ٤٤٪ واتجاه المعارضة ويمثله ٤ , ٥١٪ (الفرق ليس له دلالة إحصائية. جدول رقم ٦). وقد تبدو هذه النتيجة متعارضة مع بعض نتائج البنود السابقة وبخاصة البند رقم (١). وتفسير هذا التناقض سهل واضح، إذ إنه على الرغم من دخول الفتاة الكويتية سوق العمل في تنافس واضح مع الذكور، فإن الكثيرين سواء من الفتيات أنفسهن أو من أزواجهن أو الأهل بصفة عامة، مازالوا لايوافقون على اشتغال المرأة - في أغلب الأمر - إلا في المجالات التي تكون فيها فرص اختلاط المرأة بالرجل في أضيق الحدود. فعلى سبيل المثال، نجد أن هناك تفضيلا لدى الغالبية لأن تعمل المرأة في مدارس البنات مثلا، حيث تكون فرص اختلاط الإناث بالذكور في أضيق حدودها. وفي هذا الصدد، نجد أن استجابات مجموعة الذكور بالموافقة على مضمون هذا البند هي ٩ , ٣٧٪ في مقابل معارضة ٩ , ٥٨٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠١ , ٠ جدول رقم ٧). هذا، بينما انقسمت اتجاهات الإناث إلى فريقين أحدهما موافق (٥٠٪) والآخر معارض (٧ , ٤٤٪) والفرق ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٨). وبالمقارنة بين استجابات كل من الذكور والإناث نجد فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠٥ , ٠ (جدول رقم ٩) في اتجاه موافقة واضحة من الإناث مقارنة بالذكور.

البند رقم (١٦)

«هل تؤيد رفع سن زواج الفتاة إلى أن تستكمل دراستها وتلتحق بإحدى الوظائف؟»

وقد وافق على هذا الرأي ٦ , ٣٩٪ وعارضه ٢ , ٥٥٪ من مجموع أفراد البحث (الفرق ذو دلالة عند ٠ , ٠٠١ جدول رقم ٦). وكانت معارضة مجموعة الذكور أكثر حدة (٣ , ٦٥٪) في مقابل موافقة ٦ , ٣٠٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠ , ٠٠١ جدول رقم ٧). بينما انقسمت آراء مجموعة الإناث بين موافق (٨ , ٤٧٪) ومعارض (١ , ٤٦٪) والفرق ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٨). وكانت موافقة الإناث مقارنة بالذكور أكثر حدة وذات دلالة عند ٠ , ٠٠١ (جدول رقم ٩).

البند رقم (١٧)

«هل نرى ضرورة رفع سن الزواج للذكور تماشيا مع متطلبات العصر من دراسة والتحاق بعمل واستعداد مالي؟»

كانت هناك موافقة واضحة (٨ , ٦٩٪) في مقابل المعارضة (٤ , ٢٦٪) من جانب مجموع أفراد البحث (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠ , ٠٠١ جدول رقم ٦). واقتربت هذه النسبة في حالة استجابات مجموعة الذكور، فالموافقون يمثلون ٤ , ٦٤٪ والمعارضون ٢ , ٣٠٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠ , ٠٠١ جدول رقم ٧). وارتفعت الآراء بالموافقة (٦ , ٧٤٪) مقارنة بنسبة المعارضة (٢٣٪) وذلك في حالة الإناث (الفرق ذو دلالة عند ٠ , ٠٠١ جدول رقم ٨). وكانت هناك فروق ذات دلالة عند مستوى ٠ , ٠٥ عند المقارنة بين استجابات كل من الذكور والإناث، وذلك في جانب الموافقة من جانب الإناث مقارنة بالذكور (جدول رقم ٩).

البند رقم (١٨)

«هل تفضل أن تتزوج الفتاة في سن مبكرة؟»

وقد انقسم مجموع أفراد البحث من ذكور وإناث بين مؤيد (٨ , ٤٨٪)

ومعارض (٦ , ٤٤٪) والفرق ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٦) . هذا في حين كان الموافقون من الذكور يمثلون ٣ , ٥٤٪ في مقابل ٣٨٪ من المعارضين (الفرق ذو دلالة عند ٠٥ , ٠ جدول رقم ٧). وانقسمت آراء الإناث إلى مؤيدات (٤٤٪) ومعارضات (٤ , ٥٠٪) والفرق ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٨). وبمقارنة استجابة الذكور باستجابة الإناث كان هناك فرق في اتجاه الموافقة من جانب الذكور مقارنة بالإناث، وهو فرق ذو دلالة عند مستوى ٠٢ , ٠ (جدول رقم ٩).

البند رقم (١٩)

«هل ترفض مبدأ الطلاق وانفصال الزوجين مهما كانت الظروف؟»

انقسمت استجابات مجموعة أفراد البحث إلى قسمين متضادين أحدهما بالموافقة (٢ , ٤٧٪) والآخر بالمعارضة (٦ , ٤٤٪)، والفرق ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٦). وبالمثل انقسمت آراء مجموعة الذكور إلى ٦ , ٤٦٪ موافقين، ٩ , ٤٣٪ معارضين. والفرق ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٧). كما نجد الاتجاه نفسه عند الإناث حيث انقسمن إلى ٨ , ٤٧٪ موافقات، ٣ , ٤٥٪ معارضات. والفرق ليس له دلالة إحصائية (جدول رقم ٨). وكانت ظاهرة التساوي بين اتجاهي المعارضة والموافقة واضحة أيضا تماما عند مقارنة آراء الذكور بالإناث حيث تساوت الآراء بدون وجود دلالة إحصائية للفروق من هذه الآراء (جدول رقم ٩).

البند رقم (٢٠)

«هل تعتقد أن الطلاق وانفصال الزوجين يكون مرغوبا فيه في حالة عدم توافق الزوجين؟»

بتحليل استجابات مجموعة أفراد البحث نجد موافقة ٦٩٪ منهم على هذا الرأي مقابل رفض ٢ , ٢٢٪ منهم له. والفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ , ٠ (جدول رقم ٦). وكان الموافقون من مجموعة الذكور بمفردهم يمثلون ١ , ٧٠٪ والمعارضون ٣ , ٢١٪. والفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ (جدول رقم ٧). وتماثلت

-تقريبا- آراء مجموعة الإناث إذ كانت آراء الموافقة تمثلها ٠,٦٨٪ منهن والمعارضة ١,٢٣٪. والفرق ذو دلالة عند ٠,٠٠١ (جدول رقم ٨). كما تماثلت تماثلا شبه تام آراء كل من الذكور والإناث، في اتجاه الموافقة، ولم يكن هناك فرق ذو دلالة إحصائية (جدول رقم ٩).

البند رقم (٢١)

«هل تفضل في حالة الزواج إنجاب أكثر عدد ممكن من الأطفال؟»

وكانت نسبة الإجابة بالموافقة بالنسبة لمجموع أفراد البحث هي ٢٤,٥٪ وبالرفض ٧٠,١٪ (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ جدول رقم ٦). وكانت نسبة إجابة الموافقة بالنسبة لمجموعة الذكور هي ٢٩٪ والرفض ٦٦,١٪. (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ جدول رقم ٧). أما بالنسبة لمجموعة الإناث فقد وافقت ٢٠,٦٪ منهن على هذا الرأي وعارضته ٧٣,٨٪ (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ جدول رقم ٨). وبمقارنة آراء الذكور بآراء الإناث تبين وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ (جدول رقم ٩) في اتجاه موافقة أكثر من جانب الذكور مقارنة بالإناث.

البند رقم (٢٢)

«هل تميل في حالة الزواج إلى إنجاب أقل عدد ممكن من الأطفال؟»

وافق على هذا الرأي ٥٥,٥٪ وعارضه ٣٧,٥٪ من مجموع أفراد البحث، (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ جدول رقم ٦). وكانت استجابة مجموعة الذكور تتمثل في ٥٣,٢٪ بالموافقة و ٤٠,٩٪ بالمعارضة، ولم يكن هناك فرق ذو دلالة إحصائية (جدول رقم ٧). وكانت الموافقة من جانب مجموعة الإناث بنسبة ٥٧,٥٪ منهن في مقابل ٣٤,٤٪ من المعارضات، (الفرق له دلالة عند ٠,٠٠١ جدول رقم ٨). وعند مقارنة استجابات الذكور باستجابات الإناث لم يكن هناك

فرق ذو دلالة إحصائية، وإن كانت الاستجابة في كلتا المجموعتين تميل نحو الموافقة أكثر من اتجاهها نحو المعارضة.

البند رقم (٢٣)

«هل تؤيد مبدأ تحديد النسل؟»

انقسمت الآراء إلى اتجاهين متضادين أحدهما في جانب الموافقة (٣, ٤٨٪)، والآخر في جانب المعارضة (٩, ٤٤٪) ولم يكن هناك فرق ذو دلالة بين الرأيين وذلك بالنسبة لمجموع أفراد البحث (جدول رقم ٦). وتماثل الاتجاه نفسه بالنسبة لمجموعة الذكور إذ انقسمت الآراء إلى ٦, ٤٤٪ مؤيد و٣, ٤٧٪ معارض، دون وجود فرق ذي دلالة إحصائية (جدول رقم ٧). وانقسمت الآراء أيضا بالنسبة لمجموعة الإناث بين ٦, ٥١٪ من المؤيدات و٧, ٤٢٪ من المعارضات، دون أن يكون هناك فرق ذو دلالة إحصائية (جدول رقم ٨). وقد استمر الاتجاه نفسه في الرأي عند المقارنة بين استجابات كل من الذكور والإناث إذ تماثلت الاستجابات تقريبا، دون وجود فرق ذي دلالة إحصائية، مع ميل الإناث إلى الموافقة مقارنة بالذكور (جدول رقم ٩).

البند رقم (٢٤)

«هل تزايد إقبال المتزوجين - في عصرنا الحالي- على تحديد النسل؟»

كانت الإجابة بالإيجاب بنسبة ٤٨٪ من مجموع أفراد البحث، وبالنفي بنسبة ٨, ٣٠٪ منهم، (الفرق ذو دلالة عند ٠, ٠٠١ جدول رقم ٦). أما إجابة مجموعة الذكور فقد كانت نسبة الموافقين هي ٢, ٥٠٪ والمعارضين ٧, ٢٩٪، (الفرق ذو دلالة عند ٠, ٠٠١ جدول رقم ٧). وبلغت نسبة الموافقة من مجموعة الإناث ٤٦٪ والمعارضة ٩, ٣١٪، والفرق ذو دلالة عند ٠, ٠٥ (جدول رقم ٨). وبمقارنة استجابات كل من الذكور والإناث لم تكن هناك فروق ذات دلالة، مع غلبة اتجاه

الموافقة عند الذكور (جدول رقم ٩).

البند رقم (٢٥)

«هل ترى أن يعيش الزوج والزوجة وأطفالهما في مسكن مستقل عن سائر أفراد أسرتهما؟»

كان هناك شبه إجماع بالموافقة من جانب مجموعة أفراد البحث (٥ , ٨١٪) مقابل معارضة ٨ , ١٣٪ منهم. (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠٠١ , ٠ جدول رقم٦). وبالنسبة لمجموعة الذكور فقد كانت نسبة الموافقين ٧٧٪ والمعارضين ٢ , ١٦٪ (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٧). وكانت نسبة الموافقات من مجموعة الإناث هي ٥ , ٨٥٪ مقابل ٧ , ١١٪ من المعارضات، (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٨) وعند مقارنة استجابات الذكور باستجابات الإناث لوحظ - بصفة عامة - ارتفاع نسبة الموافقة، مع تزايد في ميل الإناث للموافقة مقارنة بالذكور (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠٥ , ٠ جدول رقم٩).

البند رقم (٢٦)

«هل من الأفضل أن يعيش الأبناء - ذكورا أو إناثا - في مسكن مستقل بعد الزواج؟»

وفي الواقع، فإن هذا التساؤل يمكن اعتباره صيغة أخرى لنفس مضمون ماجاء في البند السابق، ولهذا فليس من المستغرب أن تتماثل الاستجابات بصورة أو أخرى. فقد أيد هذا الاتجاه ٧ , ٧٨٪ من مجموع أفراد البحث وعارضه ٥ر١٥٪ منهم، (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٦). وجاءت موافقة مجموعة الذكور بنسبة ٨ , ٧٤٪ والمعارضة بنسبة (٩ , ١٨٪). (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٧). بينما كانت موافقة مجموعة الإناث بنسبة ٣ , ٨٢٪ والمعارضة بنسبة ٥ , ١٢٪، (الفرق ذو دلالة عند ٠٠١ , ٠ جدول رقم ٨). وعند مقارنة استجابات الذكور باستجابات الإناث، لوحظ ارتفاع مستوى الاستجابات - بصفة عامة - في

اتجاه الموافقة، وإن كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين الاستجابتين عند مستوى ٠,٠٥ (جدول رقم ٩). وكانت الإناث تميل نحو اتجاه الموافقة بدرجة أكبر من الذكور.

البند رقم (٢٧)

«هل تعتقد أنه من الأفضل بقاء الأبناء - ذكورا أو إناثا - مع الآباء والأجداد في بيت واحد حتى بعد زواج الأبناء؟»

وفي الواقع، فإن هذا التساؤل هو صيغة معاكسة لما ورد في البندين السابقين، وعلى هذا فقد جاءت الاستجابات لهذا البند - بالفعل - على العكس مما ورد في البندين السابقين. فقد وافق ١٨,٣٪ على هذا الرأي وعارضه ٧٤,٩٪ من مجموع أفراد البحث، (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ جدول رقم ٦). وكانت نسبة الموافقين من مجموع الذكور ٢٢,١٪ والمعارضين ٧٠,٣٪ (الفرق ذو دلالة عند ٠,٠٠١ جدول رقم ٧). وجاءت نسبة الموافقات من مجموع الإناث ١٤,٩٪ والمعارضات ٧٩٪، (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ جدول رقم ٨). وبمقارنة استجابات الذكور باستجابات الإناث نجد هناك فرقا ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ (جدول رقم ٩)، وأن الاتجاه نحو الموافقة هو بصفة عامة اتجاه ضعيف عند الجنسين وإن كان اتجاه الموافقة يميل إلى الارتفاع قليلا في حالة الذكور.

البند رقم (٢٨)

«هل توافق على انتقال الفتاة بعد زواجها للمعيشة مع أسرة زوجها؟»

كانت استجابات الموافقة هي ٣٧,٢٪ والمعارضة ٥٤,٩٪ عند مجموع أفراد البحث (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ جدول رقم ٦). هذا في حين انقسمت اتجاهات الذكور نحو الموافقة (٤٤,١٪) والمعارضة (٤٩,١٪)، بدون وجود فروق ذات دلالة إحصائية (جدول رقم ٧). وعلى النقيض من ذلك نجد أن اتجاهات الإناث بالموافقة كانت ٣١٪ وبالمعارضة ٦٠,١٪، والفرق ذو دلالة عند ٠,٠٠١

(جدول رقم ٨). وعند مقارنة الاستجابات وفقا للجنس نجد أن الذكور أكثر ميلا للموافقة مقارنة بالإناث، وأن الفرق بين الاستجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ (جدول رقم ٩).

البند رقم (٢٩)

«هل تؤيد انفصال الأبناء - ذكورا أو إناثا - عن الآباء والمعيشة في مسكن مستقل عندما يتزوجون؟»

وافق على ذلك ٣,٧٥٪ من مجموع أفراد البحث وعارض هذا الاتجاه ٩,١٧٪ منهم، (الفرق ذو دلالة عند ٠,٠٠١ جدول رقم ٦). وبالنسبة لمجموعة الذكور فقد كانت الموافقة متمثلة في ٢,٦٩٪ منهم والمعارضة متمثلة في ٦,٢٢٪، (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١ جدول رقم ٧). ووافقت ٦,٨٠٪ من الإناث، وعارضت ٧,١٣٪ منهن هذا الاتجاه، (الفرق ذو دلالة عند ٠,٠٠١ جدول رقم ٨). وبمقارنة استجابات الذكور باستجابات الإناث، نجد أن هناك فرقا ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠٥ (جدول رقم ٩)، وتميل الاستجابات - بصفة عامة - نحو الموافقة مع ميل أكثر لدى الإناث نحو الموافقة.

تحليل استجابات الاستبانة
وفقا لمتغيرات العمر

من الملاحظ أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمن هم دون سن الثلاثين ومن هم فوق تلك السن إلا بالنسبة لأربعة بنود فقط تحمل الأرقام ٥ ، ٨ ، ١٣ ، ٢٤ . ومع ذلك فيمكن استبعاد البند رقم ٢٤ لأن الدلالة الإحصائية هي عند مستوى١ر٠ فقط وهي دلالة ضعيفة لايقبلها الباحث. وبالنسبة للبند رقم ٥ الذي يتعلق بما إذا كان عمل المرأة يعطلها عن أداء دورها كربة بيت، فقد كانت الموافقة على هذا الرأي ضعيفة بصفة عامة بين فئتي العمر. ومع ذلك، فقد كان الأكبر سنا هم الأكثر ميلا إلى الموافقة من الأصغر سنا. وكان الفرق ذا دلالة عند مستوى ٠١ ، ٠ (جدول رقم ١٠).

ويتساءل البند رقم ٨ عما إذا كان الخدم يتحملون اليوم مسؤوليات رعاية الأطفال بدلا من الأمهات. وقد كانت الموافقة بين فئتي العمر ضعيفة، إلا أن الأصغر سنا كانوا أميل إلى الموافقة على هذا التساؤل، وكان الفرق بين استجابات الفئتين العمريتين ذا دلالة عند مستوى ٠٢ ، ٠ (جدول رقم ١٠).

والتساؤل الوارد في البند رقم ١٣ هو : هل الزوج هو المسؤول وحده عن الإنفاق على الأسرة. وقد لوحظ قدر من ارتفاع درجات الموافقة - وإن كان ضئيلا - مع ميل ملحوظ لدى الأكبر سنا للموافقة على هذا التساؤل. وكان الفرق بين استجابات كل من الأصغر سنا والأكبر سنا ذا دلالة عند مستوى ٠١ ، ٠ (جدول رقم ١٠).

تحليل استجابات الاستبانة
وفقا لمتغير المستوى التعليمي

عند تصنيف مجموعة أفراد البحث من حيث المستوى التعليمي إلى فئتين رئيسيتين هما فئة الدارسين لمستويات تعليمية إلى ماقبل إتمام المرحلة الثانوية، وفئة من أتموا المرحلة الثانوية فما فوق ... نقول وفقا لهذا التصنيف : لم تكن هناك استجابات تتضمن أي فروق ذات دلالة إحصائية سوى تلك المتعلقة بالبنود التي تحمل الأرقام ٨، ١٥، ٢٥، ٢٧، ٢٩.

وبالنسبة للبند رقم ٨ فقد كان الاتجاه بالموافقة ضعيفا بصفة عامة، إلا أن المجموعة الأكبر تعليما كانت أكثر ميلا إلى الموافقة مقارنة بالمجموعة الأقل تعليما، والفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠٥ (جدول رقم ١١).

وفيما يتعلق بالبند رقم ١٥ فإننا نلحظ ميلا لدى المجموعة الأكثر تعليما إلى الموافقة مقارنة بمن هم أقل تعليما، والفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٥ (جدول رقم ١١).

ويتساءل البند رقم ٢٥ عن الرأي حول أن يعيش الزوج والزوجة وأطفالهما في مسكن مستقل عن سائر أفراد أسرتيهما. وكانت استجابات كل من المجموعتين (سواء الأقل تعلما أو الأكثر تعلما) تميل نحو جانب الموافقة، إلا أن المجموعة الأكثر تعلما كانت إلى جانب الموافقة على الاستقلال في المعيشة مقارنة بالمجموعة الأقل تعلما. والفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ (جدول رقم ١١).

وبالنسبة للبند رقم ٢٧ فقد جاءت نتيجة الاستجابات متفقة مع ماجاء من استجابات عن البند رقم ٢٥، وإن كان الأمر بصورة معكوسة نظرا لأن تساؤل البند رقم ٢٧ يكاد يكون على العكس مما جاء من تساؤل في البند رقم ٢٥. فقد كانت الموافقة ضعيفة جدا من المجموعتين مع ميل إلى ضعف موافقة المجموعة الأكثر

تعلما مقارنة بالمجموعة الأقل تعلما وكان الفرق ذا دلالة عند مستوى ٠,٠٢ (جدول رقم ١١). ولما كان التساؤل الذي يتضمنه البند رقم ٢٩ مماثلاً في جوهره - بصورة أو أخرى - لما تضمنه تساؤل البند رقم ٢٥ فقد تماثلت الاستجابات تقريبا واتجهت نحو الموافقة على انفصال الأبناء عن الأسرة عقب زواجهم. كما ارتفعت اتجاهات الموافقة في حالة المجموعة الأكثر تعلما مقارنة بالمجموعة الأقل تعلما. والفرق بين الاستجابتين ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ (جدول رقم ١١).

تحليل استجابات الاستبانة
وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية

ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات كل من مجموعتي العَزب والمتزوج، باستثناء الاستجابات عن البند رقم ٨ والبند رقم ١٣. إذ يرى أفراد البحث من غير المتزوجين أن الخدم يتحملون اليوم مسؤوليات رعاية الأطفال بدلا من الأمهات. وهذا الاتجاه يفوق كثيراً اتجاه المتزوجين نحو هذه القضية. والفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ (جدول رقم ١٢). وذلك بالنسبة للتساؤل الوارد في البند رقم ٨. أما بالنسبة لاستجابات مجموعتي العَزب والمتزوج، فقد تباينت استجابتهم عن البند رقم ١٣ المتعلق بما إذا كان الزوج هو وحده المسؤول عن الإنفاق على الأسرة. إذ على الرغم من أن موافقة المجموعتين على هذا التساؤل كانت منخفضة، فإن موافقة المتزوجين كانت أكثر ارتفاعا من غير المتزوجين. والفرق بين مجموعتي الاستجابات ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٢ (جدول رقم١٢).

تحليل استجابات الاستبانة
وفقا لمتغير الحالة الوظيفية

عند مقارنة استجابات مجموعة الطلبة من أفراد البحث بمجموعة الموظفين منهم، يمكننا أن نكتشف تبايناً ملحوظاً في عدد من بنود الاستبانة التي تحمل الأرقام ٣، ٥، ٦، ٨، ١١، ١٣، ١٨، ٢٧، ٢٩. ويمكن بالتفحص المجرد الجدول رقم ١٣ أن نتعرف ظاهرتين مهمتين تتعلقان بالاستجابات عن البنود السابق ذكرها. **أولاهما**: أن الاتجاهات سواء بالقبول أو الرفض تتخذ مسارا واحدا تقريبا يشير إلى نوع من التماثل في الاتجاه بصورة أو أخرى. **والأخرى** : أننا نلمس تباينا ملحوظا في درجة حدة الاتجاه أو مستواه بين مجموعة الطلبة ومجموعة الموظفين. ومما لاشك فيه أن هذا التباين يعود إلى العديد من العوامل منها ماهو متعلق بالمستوى الثقافي، والخبرة بالحياة العملية، والخبرة بالحياة الزواجية والأسرية، وتطلعات الجيل الجديد، وغير ذلك من عوامل سوف نتعرض لقدر منها عند مناقشة نتائج البحث بشكل عام (جدول رقم ١٣).

المناقشة

إن التغيرات الديموجرافية التي يمر بها حاليا العديد - إن لم يكن جميع - دول العالم، كان لابد من أن تجد صدى لها في دولة الكويت. فعالم اليوم أصبح بمثابة قرية صغيرة، يقوم التعامل فيها على مبدأ «وجها لوجه»، ولم يعد أي مجتمع من المجتمعات يعيش بمعزل عن العالم. والفضل في ذلك يعود إلى التقنيات الحديثة سواء في وسائل المواصلات أو أساليب الاتصال والتواصل من مسموعة ومرئية ومقروءة.

وعندما نحاول استطلاع الاتجاهات نحو المتغيرات العديدة المتعلقة بصيغة الأسرة الكويتية ووظيفتها، فإننا نجد أنها تسير - تقريبا - في المسار نفسه الذي اتخذته وتبنته وتتبناه الكثير من شعوب العالم. ويبدو ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بدخول المرأة سوق العمل، ورعاية الأطفال من الأبناء، والمساواة بين الرجل والمرأة في الاضطلاع بمهام ومسؤوليات الأسرة والمشاركة في الجوانب الاقتصادية للأسرة، وتنظيم النسل، والاتجاهات نحو الطلاق، والتحول من نظام الأسرة الممتدة إلى العائلة النووية.

ولو حاولنا تلخيص هذه الاتجاهات جميعا لكان علينا أن نتناول بالتحليل كل بند من بنود الاستبانة، وهو ماتم إجراؤه فعلا. ولهذا نرى أن مهمة التلخيص ليست بالأمر السهل، إذ تضمنت الاستبانة ٢٩ بندا أو تساؤلا يختص كل منها باتجاه معين، إن كان هناك عدد من البنود يشترك كل مجموعة منها في استقصاء اتجاه معين، ولهذا من الأفضل لمن ينشد الحصول على صورة متكاملة حول الاستجابات عن هذه التساؤلات أن يطلع على ماقام به الباحث من التحليل للاستجابة عن كل بند من بنود الاستبانة. ومع ذلك سوف نحاول أن نتناول بالمناقشة هذه الاستجابات.

أولاً : لعل قضية دخول المرأة سوق العمل (البند رقم ١) هو من أهم المؤشرات -في تصورنا- إلى ما حدث من ثورة ديموجرافية في العالم المعاصر. وقد وافقت نسبة كبيرة من مجموعة أفراد البحث (٧٢٪) على أن تعمل المرأة المتزوجة، ومع ذلك فقد كانت استجابة الإناث بالموافقة أعلى منها بين الذكور، مما يشير إلى قدر من التحفظ نحو عمل المرأة المتزوجة من جانب الذكور. ولم يكن لمتغيرات العمر، أو المستوى التعليمي، أو الحالة الاجتماعية، أو الوظيفة، أي تأثير في صياغة هذه الاتجاهات.

والمتتبع لتاريخ المجتمع الكويتي يجد أن عمل المرأة لم يكن من المرغوب فيه إلى عهد قريب من الزمان إلا في حدود معينة وفي إطار ظروف عمل ذات طبيعة خاصة. وماكشفت عنه نتائج الاستبانة يشير إلى أن الكويت تساير عجلة الزمن بالفعل، ولم تقف في وجه حتمية التغير والتطور.

ومع ذلك، يبدو أنه مازال هناك قدر من التحفظ بالنسبة لدخول المرأة سوق العمل. وقد بدا هذا التحفظ من واقع ماورد في البند رقم ١٥ حيث تضمنت صياغة التساؤل صفة عمومية اشتغال المرأة في أي مجال من المجالات، ولهذا انقسمت الاتجاهات إلى قطاعين متضادين متكافئين تقريبا.

وفي الواقع مازال هناك من الذكور (من آباء وأزواج) ومن الإناث من يفضل عمل المرأة في مهن تكون أكثر احتمالا لأن تتفادى المرأة خلالها فرص الاختلاط والاتصال بالذكور . ومع ذلك، فإن الملاحظة الذاتية والمعايشة الفعلية للحياة في المجتمع الكويتي تشير إلى أن هذه الظاهرة آخذة في التناقص والاتجاه نحو الانقراض، ومن جهة أخرى، فإن هناك ميلاً لدى مجموعة أفراد البحث الأكثر تعليما نحو الموافقة على ماجاء بالبند رقم ١٥، وذلك مقارنة بالمجموعة الأقل تعليما (الفرق ذودلالة عند

مستوى ٠,٠٥ جدول رقم ١١). وهذا يشير إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمواطن الكويتي، أدى ذلك إلى زوال التحفظات نحو طبيعة العمل الذي يمكن أن تلتحق به المرأة. مع ملاحظة أنه لم يكن لمتغيرات العمر والحالة الاجتماعية والحالة الوظيفية أي تأثير في هذا الاتجاه.

ثانيا : ومن جهة تأثير دخول المرأة سوق العمل في مسؤولياتها نحو الأسرة بصفة عامة ورعاية أطفالها بصفة خاصة، فإننا نجد أن ٣٤,٣٪ فقط قد رأوا أن التحاق المرأة بالوظائف له تأثيره السيئ في الأسرة، في حين عارض هذا الرأي ٥٧,٢٪ من أفراد البحث (الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١) وكانت هناك موافقة واضحة من جانب الإناث على عدم تأثر دورها كربة بيت في حالة دخولها سوق العمل، بينما كانت هناك تحفظات ملموسة من جانب الذكورفي هذا الشأن (البند رقم ٤ والجدول رقم ٩).

وبالنسبة لهذه القضية ذاتها فقد عارض ٥٨,١٪ من مجموع أفراد البحث ذكورا وإناثا مبدأ كون عمل المرأة يعطلها عن أداء دورها كربة بيت، في حين وافق على ذلك ٣٦,٦٪ منهم. ومن جهة أخرى، فقد عارضت ٦٩٪ من مجموعة الإناث هذا الرأي. وعند مقارنة اتجاهات الذكور باتجاهات الإناث تبين أن الاتجاه الأغلب بين الذكور هو الموافقة على أن عمل المرأة يعطلها عن أداء دورها كربة بيت (البند رقم ٥، والجداول ٦، ٧، ٨، ٩).

ثالثا : ولما كانت ظاهرة انتشار الخدم والمربيات من الآسيويات بصفة خاصة تثير دائما تساؤلات حول دور هذه الفئة في الاشتراك أو حتى الاضطلاع الكامل بمهمة تربية الأطفال ورعايتهم، وخاصة نتيجة لخروج المرأة الكويتية إلى سوق العمل، فقد كان من المنطقي تعرف الاتجاهات القائمة في هذا الشأن. إلا أن الاستجابات أشارت جميعها إلى معارضة الاتجاه نحو تولي الخدم هذه المهمة. وقد يمكن تفسير ذلك - في جزء منه - بأنه نوع من

الدفاع من جانب الإناث والذكور عن مهمتهم الأساسية نحو الأطفال، وكذلك دفاع عن ظاهرة الاتكالية والاعتماد على الخدم في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، ولعل ذلك يشير أيضا إلى الرفض الفعلي لهذا الدور وحتمية اضطلاع الآباء بهذه المهمة (البنود٧، ٨، ٩ والجداول ٦، ٧، ٨، ٩).

رابعـــا : لما كانت الاتجاهات الديموجرافية الحديثة قد أدت - فيما أدت إليه - إلى أن تتساوى المرأة مع الرجل - في أغلب الأمور - في كافة الحقوق والواجبات داخل الأسرة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإسهامات كل من الرجل والمرأة في الاضطلاع بمتطلبات الأسرة من خدمات ونفقات لهذا فإن البنود ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤ تهتم باستطلاع الاتجاهات نحو هذه القضية.

ولقد كان من الطبيعي والكويت مازالت تخضع لرياح التغيير أن نلحظ قدرا من عدم وضوح الرؤية نحو اتجاه معين في هذا الشأن إذ إنه بالنسبة للاتجاه نحو تساوي المرأة مع الرجل في كافة الحقوق والواجبات داخل الأسرة، فقد انقسمت الاستجابات الكلية لمجموعة أفراد البحث من ذكور وإناث بين موافق (٢ , ٤٧٪) ومعارض (٩ , ٤٨٪) والفرق ليس له دلالة إحصائية. ومع ذلك فقد كانت استجابة الإناث بالموافقة هي أعلى بطبيعة الحال من موافقة الذكور.

ومن الاتجاهات التي تشير إلى تطور جذري في النظرة للمرأة ما يتضح من موافقة غالبية أفراد البحث (٧ , ٨٢٪) مقابل معارضة (١ , ١٤٪) بشأن تولي الزوج مساعدة الزوجة في كافة الخدمات التي تتطلبها الأسرة، وإن كانت الاستجابة بالموافقة هي من جانب الإناث أكثر من الذكور، وهذا أمر طبيعي بلا شك (البند رقم ١١، والجداول ٦، ٧، ٨، ٩).

خامسا: وبالنسبة للإسهام من جانب الزوجة الموظفة مع زوجها في نفقات الأسرة مقابل مسؤولية الزوج وحده عن الإنفاق على الأسرة، والاتجاه نحو ضرورة اشتغال المرأة بالوظائف حتى يمكنها الإسهام في نفقات الأسرة ومصروفاتها فقد أثارت (البنود ١٢، ١٣، ١٤) هذه التساؤلات.

وعلى هذا وفيما يتعلق بالاتجاه نحو ضرورة أن تسهم الزوجة الموظفة مع زوجها في نفقات الأسرة (البند رقم ١٢) فقد كان هناك اتجاه بالموافقة بنسبة ٤ , ٧٧٪ من مجموع أفراد البحث مقابل معارضة ١ , ١٨٪، وعند مقارنة استجابات الذكور باستجابات الإناث، فقد كان هناك تماثل كبير بين الاستجابتين في اتجاه الموافقة، وإن كان هناك تزايد في درجة موافقة الإناث (الجداول ٦، ٧، ٨، ٩).

ويبدو أن الاتجاه نحو اعتبار الزوج هو المسؤول وحده عن الإنفاق على الأسرة (البند رقم ١٣) هو اتجاه مازال في مرحلة وسط الطريق، إذ انقسمت - تقريبا - مجموعة أفراد البحث من ذكور وإناث إلى اتجاهين متضادين متماثلين تقريبا، وإن كان الفرق - مع ذلك - ذا دلالة عند مستوى ٠١ , ٠.

وبالمثل نجد الاتجاه نفسه تقريبا بالنسبة للرأي حول ضرورة اشتغال المرأة بالوظائف حتى يمكنها الإسهام في نفقات الأسرة ومصروفاتها (البند رقم ١٤)، إذ انقسم الرأي - أيضا - إلى اتجاهين متضادين متكافئين. ومع ذلك، فقد كانت الإناث أميل إلى الموافقة مقارنة بالذكور (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠٠١ , ٠).

سادسا : وبالنسبة لسن زواج الفتاة، فقد اتخذت الآراء اتجاهات متعددة وفقا لطبيعة صياغة التساؤل، فمثلا، بشأن رفع سن زواج الفتاة إلى أن تستكمل

دراستها وتلتحق بإحدى الوظائف (بند رقم ١٦)، فقد كانت هناك معارضة ذات دلالة بين مجموعة أفراد البحث من ذكور وإناث. وعند مقارنة استجابة الذكوربالإناث نجد أن معارضة الذكور أكثر حدة، وفي الوقت نفسه انقسمت اتجاهات الإناث إلى نقيضين متكافئين. ويبدو أن هلامية الاستجابات عن هذا البند - إن صح هذا التعبير - إنما تعود إلى حرص الفتاة وأسرتها على أن تتزوج في وقت مبكر، مع خوف حاد من أن تصبح الفتاة عانسا، وهو اتجاه سائد في الكويت.

ويرتبط هذا التساؤل بصورة أو أخرى بما ورد في البند رقم ١٨ المتعلق بالاتجاه نحو تفضيل أن تتزوج الفتاة في سن مبكرة. إذ انقسمت الآراء بصفة عامة بين مجموعة أفراد البحث إلى مؤيد (٨, ٤٨٪) ومعارض (٦, ٤٤٪)، كما انقسمت إلى اتجاه بالموافقة بين الذكور أكثر من الإناث. وفي الواقع، فإن هذا الاتجاه - كسابقه - لم يتبلور تماما بعد.

وعلى العكس مماجاء في البند رقم ١٦، فإن التساؤل الوارد في البند رقم ١٧ المتعلق فيما إذا كان من الضروري رفع سن زواج « الذكور» وفقا لمتطلبات العصر من دراسة والتحاق بعمل واستعداد مالي، فقد كانت هناك موافقة واضحة (٨, ٦٩٪) مقابل المعارضة (٤, ٢٦٪) من مجموع أفراد البحث. وعند مقارنة استجابة الإناث بالذكور كانت الإناث أكثر ميلا للاتجاه نحو الموافقة.

سابعا : وبالنسبة للاتجاهات نحو الطلاق، يبدو أن نتائج الاستجابات عن الاستبانة تتجه نحو التماثل - بصورة أوأخرى - مع الاتجاهات التي أصبحت سائدة في الكثير من المجتمعات الغربية وتلك التي تأخذ بالحضارة الغربية، من وجهة اعتبار أن الطلاق أمر يمكن أن يكون مقبولا، وإن لم يصبح الطلاق في الكويت أمرا مقبولا تماما بعد.

فمثلا ، بالنسبة لمبدأ الطلاق وانفصال الزوجين، فقد انقسمت الاتجاهات إلى شقين متضادين متكافئين، سواء بالنسبة لمجموعة أفراد البحث كلها، أو بالنسبة للذكور والإناث كل بمفردهم (البند رقم ١٩). ومع ذلك، فقد ارتفعت نسبة الموافقة على الطلاق في حالة عدم توافق الزوجين، مع تماثل ذلك الاتجاه بين مجموعة أفراد البحث جميعهم، وفي حالةكل من الذكور والإناث على حدة (البند رقم ٢٠).

ثامنا : ويرتبط بالتغيرات الديموجرافية التي حدثت في العالم الغربي والمجتمعات التي تأخذ بالحضارة الغربية، تغير في شأن عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من جانب الزوج والزوجة.

وعلى الرغم من أن الملاحظة الذاتية تشير إلى أن الميل إلى إنجاب أكبر عدد من الأطفال كان سائدا بين أفراد المجتمع الكويتي، كما أن الدولة ذاتها تعمل على تشجيع هذا الاتجاه من خلال الزيادة المادية لمرتبات الموظفين وفقا لعدد ما ينجبونه من أطفال، فإن رياح التغيير أخذت تجرف معها هذا الاتجاه. إذ نجد أن ٥٥,٥٪ من أفراد البحث يميلون إلى إنجاب أقل عدد ممكن من الأطفال في حالة الزواج، بينما عارض ذلك ٣٧,٥٪ (الفرق ذو دلالة عند مستوى ٠,٠٠١) بل إن استجابة الذكور كمجموعة انقسمت إلى قسمين متكافئين من الموافقة والمعارضة. كما كانت موافقة الإناث كمجموعة أعلى من مجموعة الإناث المعارضات (بند رقم ٢٢).

وبصفة عامة، فقد انقسمت الآراء حول تأييد مبدأ تحديد النسل إلى اتجاهين متضادين أحدهما في جانب الموافقة (٤٨,٣٪) والآخر في جانب المعارضة (٤٤,٩٪). وكان هذا الاتجاه الثنائي المتكافئ متمثلا أيضا فيما يتعلق بالذكوروالإناث كل على حدة (بند رقم ٢٣).

تاسعا : وتتعلق البنود ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩ بقضايا يمكن من خلالها وعلى نحو غير مباشر تعرّف الاتجاهات نحو الانتقال من نمط العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية. وقد جاءت الاستجابات جميعها على هذه البنود متماثلة إلى حد كبير من حيث الموافقة على المعيشة في أسرة نووية تتكون من الزوج والزوجة وأطفالهما.

وأخيرا يتضح من كل ماسبق أن الاتجاهات السائدة بين مجموعة أفراد البحث تتفق بشكل واضح مع ما من شأنه أن يؤدي في نهاية الأمر إلى تلك الصور الأسرية السائدة حاليا في المجتمعات الغربية وبعض من المجتمعات الآخذة بالحضارة الغربية. وعلى هذا نتوقع أن تصبح السيادة للأسرة النووية،وأن يصبح دخول المرأة مجالات العمل المختلفة أمرا مقبولا بل ربما حتميا، مع ما يصاحب ذلك من : تنظيم النسل، وتقاسم كل من الزوج والزوجة مسؤوليات الأسرة المادية والمعنوية، ونتوقع أيضاً أن يصبح الطلاق أمرا مألوفا.

وعلى هذا فقد تنشأ صور أسرية مماثلة لبعض تلك الأنماط الأسرية السائدة في المجتمعات الغربية، مع الأخذ بعين الاعتبارأن القيم والتعاليم الإسلامية سوف تحول بلاشك دون قيام صيغ أسرية غير سوية والتي اعترفت بها بعض المجتمعات الغربية.

وتصبح القضية الأساسية هنا - نحن بصدد رياح التغيير - متعلقة بضرورة التخطيط المسبق من جانب قادة المجتمع وبخاصة من العاملين في حقول التخطيط وخدمة المجتمع لمواجهة مايمكن أن تؤدي إليه هذه التغيرات من سلبيات، ولاسيما بالنسبة للأمومة والطفولة وسنوات العمر المتأخرة. إذ مما لاشك فيه أن أجيال الأطفال القادمة سوف تواجه قصورا حتميا في عملية التنشئة الاجتماعية. كما أن أجيال كبار السن سوف يجدون أنفسهم

وحيدين خارج الأسرة النووية، مع الأخذ في الاعتبار أن الاتجاه الحديث نحو رعاية المسنين ينبذ مبدأ إبعاد المسن عن بيئته وإيداعه في مؤسسات أو دورللرعاية. وأن العالم اليوم - بسبب تحسن وسائل المعيشة وتقدم أساليب الرعاية الطبية - أصبح يعيش في عالم ذي ثلاثة أجيال هم : الأطفال والراشدون وكبار السن. وهكذا، سوف يصبح على الدولة، وكذلك على الهيئات التطوعية، بل وعلى الأسرة ذاتها أن تتبنى صورا جديدة من الخدمات، وأن تتلقى الأسرة ذاتها أنماطا من الخدمات لم تكن في حاجة إليها قبل أن تتعرض لرياح التغيير.

نموذج استبانة عن الأسرة

والجداول

استبانة عن الأسرة

تمهيد

تمر الأسرة حاليا في مختلف أرجاء الدنيا بحالة من التغير نتيجة للعديد من الظروف. لهذا نحاول في هذا البحث أن نتعرف الاتجاهات والآراء حول الأسرة الكويتية بهدف مساعدة قادة المجتمع على وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بصالح الأسرة ورعايتها.

نرجو التعاون الصادق في الاستجابة لهذا الاستبيان.

نرجو قراءة كل عبارة ووضع علامة ✔ أمام الإجابة المناسبة.

بيانات أولية

١- النـــوع : ذكر ☐ أنثى ☐

٢- الســـن : ☐ سنة

٣- المستوى التعليمي :

١- أقرأ وأكتب ☐ ٢- ابتدائية ☐ ٣- تعليم متوسط ☐

٤- ثانوية عامة ☐ ٥- دبلوم بعد الثانوية ☐ ٦- جامعي ☐

٤- الحالة الاجتماعية :

١- عَـــزِب ☐ ٢- متـــزوج ☐ ٣- مـطلـق ☐

٤- أرمـــل ☐ ٥- منفصـــل ☐

٥- المهنة الحالية :

١- طالب جامعي ☐ ٢- عمل حكومي ☐

٣- قطاع خاص ☐ ٤- متقاعـــد ☐

مسلسل	السؤال	نعم	لا	لارأي
١-	هل توافق على أن تعمل المرأة المتزوجة؟			
٢-	هل ترى أن انشغال المرأة بالوظائف يعوقها عن رعاية أطفالها؟			
٣-	هل تستطيع المرأة أن توفق بين اشتغالها بالوظائف وبين مسؤولياتها كربة بيت؟			
٤-	هل تعتقد أن التحاق المرأة بالوظائف له تأثيره السيئ في الأسرة؟			
٥-	هل ترى أن عمل المرأة يعطلها عن أداء دورها كربة بيت؟			
٦-	هل يتوفر للأم وقت كاف لرعاية أسرتها إذا كانت ملتحقة بإحدى الوظائف؟			
٧-	هل يمكن للخدم أن يتولوا مهمة تربية الأبناء في حالة عمل الأم؟			
٨-	هل يتحمل الخدم اليوم مسؤوليات رعاية الأطفال بدلا من الأمهات؟			
٩-	هل تعتقد أنه يمكن الاعتماد على الخدم في تربية الأبناء؟			
١٠-	هل ترى أن تتساوى المرأة مع الرجل في كافة الحقوق والواجبات داخل الأسرة ؟			
١١-	هل توافق على أن يتولى الزوج مساعدة الزوجة في كافة الخدمات التي تتطلبها الأسرة؟			
١٢-	هل تعتقد أنه من الضروري أن تسهم الزوجة الموظفة مع زوجها في نفقات الأسرة؟			
١٣-	هل الزوج هو المسؤول وحده عن الإنفاق على الأسرة؟			
١٤-	هل ترى ضرورة اشتغال المرأة بالوظائف حتى يمكنها الإسهام في نفقات الأسرة ومصروفاتها؟			
١٥-	بصفة عامة، هل توافق على اشتغال المرأة بالوظائف المختلفة؟			
١٦-	هل تؤيد رفع سن زواج الفتاة إلى أن تستكمل دراستها وتلتحق بإحدى الوظائف؟			
١٧-	هل ترى ضرورة رفع سن الزواج للذكور تماشيا مع متطلبات العصر من دراسة والتحاق بعمل واستعداد مالي؟			

مسلسل	السؤال	نعم	لا	لارأي
١٨-	هل تفضل أن تتزوج الفتاة في سن مبكرة؟			
١٩-	هل ترفض مبدأ الطلاق وانفصال الزوجين مهما كانت الظروف؟			
٢٠-	هل تعتقد أن الطلاق وانفصال الزوجين يكون مرغوبا فيه في حالة عدم توافق الزوجين؟			
٢١-	هل تفضل في حالة الزواج إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال؟			
٢٢-	هل تميل في حالة الزواج إلى إنجاب أقل عدد ممكن من الأطفال؟			
٢٣-	هل تؤيد مبدأ تحديد النسل؟			
٢٤-	هل تزايد إقبال المتزوجين في عصرنا الحالي على تحديد النسل؟			
٢٥-	هل ترى أن يعيش الزوج والزوجة وأطفالهما في مسكن مستقل عن سائر أفراد أسرتهما؟			
٢٦-	هل من الأفضل أن يعيش الأبناء ذكورا أوإناثا في مسكن مستقل بعد الزواج؟			
٢٧-	هل تعتقد أنه من الأفضل بقاء الأبناء ذكورا أو إناثا مع الآباء والأجداد في بيت واحد حتى بعد زواج الأبناء؟			
٢٨-	هل توافق على انتقال الفتاة بعد زواجها للمعيشة مع أسرة زوجها؟			
٢٩-	هل تؤيد انفصال الأبناء - ذكورا أو إناثا - عن الآباء والمعيشة في مسكن مستقل عندما يتزوجون؟			

جدول رقم (١) توزيع مجموعة أفراد البحث وفقا للجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٢٢٢	٤٧٪
إناث	٢٤٨	٥٣٪
غير مبين	٢	-
المجموع	٤٧٢	

جدول رقم (٢) توزيع مجموعة أفراد البحث وفقا للعمر

الفئة العمرية	ذكور		إناث		المجموع الكلي	النسبة المئوية
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
١٨-٢٧ عاما	٧٤	٣٣,١٨٪	١٢٤	٤٩,٨٪	١٩٨	٤١,٩٥٪
٢٨-٣٧ عاما	٧٥	٣٣,٦٣٪	٨٤	٣٣,٧٣٪	١٥٩	٣٣,٦٩٪
٣٨-٤٧ عاما	٥٠	٢٢,٤٢٪	٢٧	١٠,٨٤٪	٧٧	١٦,٣١٪
٤٨-٥٧ عاما	١٧	٧,٦٢٪	١١	٤,٤٢٪	٢٨	٥,٩٣٪
٥٨-٦٧ عاما	٥	٢,٢٤٪	٢	٠,٨٪	٧	١,٤٨٪
غير مبين	٢	٠,٩٪	١	٠,٤٪	٣	٠,٦٤٪
المجموع	٢٢٣		٢٤٩		٤٧٢	

جدول رقم (٣) توزيع مجموعة أفراد البحث وفقا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ذكور		إناث		المجموع الكلي	النسبة المئوية
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
يقرأ ويكتب	٢	٠,٩٪	٦	٢,٤١٪	٨	١,٦٩٪
ابتدائي	٢	٠,٩٪	٢	٠,٨٪	٤	٠,٨٥٪
متوسط	٢٨	١٢,٥٦٪	٣٦	١٤,٤٦٪	٦٤	١٣,٥٦٪
ثانوي	٤٣	١٩,٢٨٪	٥٧	٢٢,٨٩٪	١٠٠	٢١,١٩٪
دبلوم	٥٤	٢٤,٢٢٪	٣٨	١٥,٢٦٪	٩٢	١٩,٤٩٪
جامعي	٧٩	٣٥,٤٣٪	١٠٦	٤٢,٥٧٪	١٨٥	٣٩,١٩٪
دراسات عليا	١٤	٦,٢٨٪	٣	١,٢٪	١٧	٣,٦٪
غير مبين	١	٠,٤٥٪	١	٠,٤٪	٢	٠,٤٢٪
المجموع	٢٢٣		٢٤٩		٤٧٢	

جدول رقم (٤) توزيع مجموعة أفراد البحث وفقا للمهنة

المهنة	ذكور		إناث		المجموع الكلي	النسبة المئوية
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
طالب جامعي	٢٥	٪١١,٢١	٦٩	٪٢٧,٧١	٩٤	٪١٩,٩٢
عمل حكومي	١٤٨	٪٦٦,٣٧	١٢٧	٪٥١	٢٧٥	٪٥٨,٢٦
قطاع خاص	٣٤	٪١٥,٢٥	٢٥	٪١٠,٠٤	٥٩	٪١٢,٥
متقاعد	١٥	٪٦,٧٣	٢٣	٪٩,٢٤	٣٨	٪٨,٠٥
غير مبين	١	٪٠,٤٥	٥	٪٢,٠١	٦	٪١,٢٧
المجموع	٢٢٣		٢٤٩		٤٧٢	

جدول رقم (٥) توزيع مجموعة أفراد البحث وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ذكور		إناث		المجموع الكلي	النسبة المئوية
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
أعزب	٦٧	٣٠,٠٤٪	٨٥	٣٤,١٤٪	١٥٢	٣٢,٢٪
متزوج	١٤٨	٦٦,٣٧٪	١٤٦	٥٨,٦٣٪	٢٩٤	٦٢,٢٩٪
مطلق	٦	٢,٦٩٪	١٠	٤,٠٢٪	١٦	٣,٣٩٪
أرمل	١	٠,٤٥٪	٥	٢,٠١٪	٦	١,٢٧٪
منفصل	١	٠,٤٥٪	٣	١,٢٪	٤	٠,٨٥٪
المجموع	٢٢٣		٢٤٩		٤٧٢	

جدول رقم (٦) الفروق بين الاستجابات بنعم ولا لمجموع عينة الذكور والإناث باستخدام كا٢

البنود	الاستجابات بنعم		الاستجابات بلا		قيمة كا٢	الدلالة
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
١-	٣٣٧	٧٢	١١١	٢٣,٧	١١٤	٠,٠٠١
٢-	٢١٧	٤٦,٣	٢٣٠	٤٩	٠,٤	-
٣-	٢٨٤	٦١,٠٢	١٤٩	٣٢,١	٤٢,١	٠,٠٠١
٤-	١٦٠	٣٤,٣	٢٦٧	٥٧,٢	٢٦,٨	٠,٠٠١
٥-	١٧٠	٣٦,٦	٢٧٠	٥٨,١	٢٢,٧	٠,٠٠١
٦-	٢٥٨	٥٥,١	١٨١	٣٨,٧	١٣,٥	٠,٠٠١
٧-	٨٨	١٨,٨	٣٤٧	٧٤	١٥٤,٢	٠,٠٠١
٨-	١٩٥	٤١,٨	٢٤٤	٥٢,٢	٥,٥	٠,٠٥
٩-	٢٧	٥,٨	٤٢٩	٩١,٩	٣٥٤,٤	٠,٠٠١
١٠-	٢٢١	٤٧,٢	٢٢٩	٤٨,٩	٠,١	-
١١-	٣٨٧	٨٢,٧	٦٦	١٤,١	٢٢٨,٥	٠,٠٠١
١٢-	٣٦٤	٧٧,٤	٨٥	١٨,١	١٧٣,٤	٠,٠٠١
١٣-	١٩١	٤٠,٩	٢٥٦	٥٤,٨	٩,٥	٠,٠١
١٤-	٢٣١	٤٩,٤	١٩٩	٤٢,٥	٢,٤	-
١٥-	٢٠٦	٤٤,٣	٢٣٩	٥١,٤	٢,٤	-

تابع جدول رقم (٦) الفروق بين الاستجابات بنعم ولا لمجموع عينة الذكور والإناث باستخدام كا٢

البنود	الاستجابات بنعم		الاستجابات بلا		قيمة كا٢	الدلالة
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
-١٦	١٥٨	٣٩,٦	٢٥٨	٥٥,٢	٢٤	٠,٠٠١
-١٧	٣٢٨	٦٩,٨	١٢٤	٢٦,٤	٩٢,١	٠,٠٠١
-١٨	٢٢٩	٤٨,٨	٢٠٩	٤٤,٦	٠,٩	-
-١٩	٢٢١	٤٧,٢	٢٠٩	٤٤,٦	٠,٣	-
-٢٠	٢٣٢	٦٩	١٠٤	٢٢,٢	٤٨,٨	٠,٠٠١
-٢١	١١٥	٢٤,٥	٣٢٩	٧٠,١	١٠٣,١	٠,٠٠١
-٢٢	٢٥٩	٥٥,٥	١٧٥	٣٧,٥	١٦,٣	٠,٠٠١
-٢٣	٢٢٧	٤٨,٣	٢١١	٤٤,٩	٠,٦	-
-٢٤	٢٢٤	٤٨	١٤٤	٣٠,٨	١٧,٤	٠,٠٠١
-٢٥	٣٨٣	٨١,٥	٥٦	١٣,٨	٢٤٣,٦	٠,٠٠١
-٢٦	٣٧٠	٧٨,٧	٧٣	١٥,٥	١٩٩,١	٠,٠٠١
-٢٧	٨٦	١٨,٣	٣٥٢	٧٤,٩	١٦١,٥	٠,٠٠١
-٢٨	١٧٤	٣٧,٢	٢٥٧	٥٤,٩	١٦١	٠,٠٠١
-٢٩	٣٥٣	٧٥,٣	٨٤	١٧,٩	١٦٥,٦	٠,٠٠١

جدول رقم (٧) الفروق بين الاستجابات بنعم ولا لمجموع عينة الذكور باستخدام كا٢

البنود	الاستجابات بنعم		الاستجابات بلا		قيمة كا٢	الدلالة
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
١-	١٤١	٦٤,١	٧٢	٣٢,٧	٢٢,٤	٠,٠٠١
٢-	١٢٦	٥٧	٨٥	٣٨,٥	٨	٠,٠١
٣-	١٠٨	٤٩,٣	٩٢	٤٢	١,٣	-
٤-	٩٢	٤١,٦	١١١	٥٠,٢	١,٨	-
٥-	١٠٦	٤٨,٢	١٠١	٤٥,٩	٠,١	-
٦-	١١١	٥٠	٩٩	٤٤,٦	٠,٧	-
٧-	٣١	١٤	١٨٠	٨١,٤	١٠٥,٢	٠,٠٠١
٨-	٩٩	٤٥	١١٠	٥٠	٠,٦	-
٩-	١١	٥	٢٠٥	٩٢,٨	١٧٤,٢	٠,٠٠١
١٠-	٩٠	٤٠,٧	١٢٠	٥٤,٣	٤,٣	٠,٠٥
١١-	١٧٢	٧٨,٢	٣٨	١٧,٣	٨٥,٥	٠,٠٠١
١٢-	١٦٠	٧٢,١	٤٩	٢٢,١	٥٩	٠,٠٠١
١٣-	١١٧	٥٣,٤	٩٣	٤٢,٥	٢,٧	-
١٤-	٨٨	٣٩,٨	١١٣	٥١,١	٣,١	-
١٥-	٨٣	٣٧,٩	١٢٩	٥٨,٩	١٠	٠,٠١

تابع جدول رقم (٧) الفروق بين الاستجابات بنعم ولا لمجموع عينة الذكور باستخدام كا٢

البنود	الاستجابات بنعم		الاستجابات بلا		قيمة كا٢	الدلالة
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
-١٦	٦٨	٣٠,٦	١٤٥	٦٥,٣	٢٧,٨	٠,٠٠١
-١٧	١٤٣	٦٤,٤	٦٧	٣٠,٢	٢٧,٥	٠,٠٠١
-١٨	١٢٠	٥٤,٣	٨٤	٣٨	٦,٤	٠,٠٥
-١٩	١٠٣	٤٦,٦	٩٧	٤٣,٩	٠,٢	-
-٢٠	١٥٥	٧٠,١	٤٧	٢١,٣	٥٧,٧	٠,٠٠١
-٢١	٦٤	٢٩	١٤٦	٦٦,١	٣٢	٠,٠٠١
-٢٢	١١٧	٥٣,٢	٩٠	٤٠,٩	٣,٥	-
-٢٣	٩٩	٤٤,٦	١٠٥	٤٧,٣	٠,٢	-
-٢٤	١١٠	٥٠,٢	٦٥	٢٩,٧	١١,٦	٠,٠٠١
-٢٥	١٧١	٧٧	٣٦	١٦,٢	٨٨	٠,٠٠١
-٢٦	١٦٦	٧٤,٨	٤٢	١٨,٩	٧٣,٩	٠,٠٠١
-٢٧	٤٩	٢٢,١	١٥٦	٧٠,٣	٥٥,٨	٠,٠٠١
-٢٨	٩٧	٤٤,١	١٠٨	٤٩,١	٠,٦	-
-٢٩	١٥٣	٦٩,٢	٥٠	٢٢,٦	٥٢,٣	٠,٠٠١

جدول رقم (٨) الفروق بين الاستجابات بنعم ولا لمجموع عينة الإناث باستخدام كا٢

البنود	الاستجابات بنعم		الاستجابات بلا		قيمة كا٢	الدلالة
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
-١	١٩٦	٧٩	٣٩	١٥,٧	١٠٤,٩	٠,٠٠١
-٢	٩١	٣٦,٧	١٤٥	٥٨,٥	١٢,٤	٠,٠٠١
-٣	١٧٦	٧١,٨	٥٧	٢٣,٣	٦٠,٨	٠,٠٠١
-٤	٦٨	٢٧,٦	١٥٦	٦٣,٤	٣٤,٦	٠,٠٠١
-٥	٦٤	٢٦,١	١٦٩	٦٩	٤٧,٣	٠,٠٠١
-٦	١٤٧	٥٩,٨	٨٢	٣٣,٣	١٨,٤	٠,٠٠١
-٧	٥٧	٢٣	١٦٧	٦٧	٥٤	٠,٠٠١
-٨	٩٦	٣٨,٩	١٣٤	٥٤,٣	٩	٠,٠١
-٩	١٦	٦,٥	٢٢٤	٩١,١	١٨٠,٣	٠,٠٠١
-١٠	١٣١	٥٣	١٠٩	٤٤,١	٢	-
-١١	٢١٥	٨٦,٧	٢٨	١١,٣	١٤٣,٩	٠,٠٠١
-١٢	٢٠٤	٨٢,٣	٣٦	١٤,٥	١١٧,٦	٠,٠٠١
-١٣	٧٤	٢٩,٨	١٦٣	٦٥,٧	٣٣,٤	٠,٠٠١
-١٤	١٤٣	٥٧,٩	٨٦	٣٤,٨	١٤,٢	٠,٠٠١
-١٥	١٢٣	٥٠	١١٠	٤٤,٧	٠,٧	-

تابع جدول رقم (٨) الفروق بين الاستجابات بنعم ولا لمجموع عينة الإناث باستخدام كا٢

البنود	الاستجابات بنعم		الاستجابات بلا		قيمة كا٢	الدلالة
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
-١٦	١١٧	٤٧,٨	١١٣	٤٦,١	٠	-
-١٧	١٨٥	٧٤,٦	٥٧	٢٣	٦٧,٧	٠,٠٠١
-١٨	١٠٩	٤٤	١٢٥	٥٠,٤	١,١	-
-١٩	١١٨	٤٧,٨	١١٢	٤٥,٣	٠,٢	-
-٢٠	١٦٨	٦٨	٥٧	٢٣,١	٥٤,٨	٠,٠٠١
-٢١	٥١	٢٠,٦	١٨٣	٧٣,٨	٧٤,٥	٠,٠٠١
-٢٢	١٤٢	٥٧,٥	٨٥	٣٤,٤	١٤,٣	٠,٠٠١
-٢٣	١٢٨	٥١,٦	١٠٦	٤٢,٧	٢,١	-
-٢٤	١١٤	٤٦	٧٩	٣١,٩	٦,٣	٠,٠٥
-٢٥	٢١٢	٨٥,٥	٢٩	١١,٧	١٣٩	٠,٠٠١
-٢٦	٢٠٤	٨٢,٣	٣١	١٢,٥	١٢٧,٤	٠,٠٠١
-٢٧	٣٧	١٤,٩	١٩٦	٧٩	١٠٨,٥	٠,٠٠١
-٢٨	٧٧	٣١	١٤٩	٦٠,١	٢٢,٩	٠,٠٠١
-٢٩	٢٠٠	٨٠,٦	٣٤	١٣,٧	١١٧,٨	٠,٠٠١

جدول رقم (٩) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير الجنس

البنود	ذكور		إناث		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
١-	١,٣١٣٦	٠,٩٣٥	١,٦٣٣١	٠,٧٤١	٤,٠٦	٠,٠٠١
٢-	١,١٨٥٥	٠,٩٦٢	٠,٧٨٢٣	٠,٩٥٣	٤,٥٥	٠,٠٠١
٣-	١,٠٧٣١	٠,٩٥٥	١,٤٨٥٧	٠,٨٤٧	٤,٩٠	٠,٠٠١
٤-	٠,٩١٤٠	٠,٩٥٧	٠,٦٤٢٣	٠,٨٨٦	٣,١٧	٠,٠٠٢
٥-	١,٠٢٢٧	٠,٩٧٢	٠,٥٧١٤	٠,٨٧٨	٥,٢٣	٠,٠٠١
٦-	١,٠٥٤١	٠,٩٧٣	١,٢٦٤٢	٠,٩٣٠	٢,٣٨	٠,٠٢
٧-	٠,٣٢٥٨	٠,٧٠٩	٠,٥٥٦٥	٠,٨٤٢	٣,٢٢	٠,٠٠١
٨-	٠,٩٥٠٠	٠,٩٧٦	٠,٨٤٦٢	٠,٩٥٥	١,٦١	-
٩-	٠,١٢٢٢	٠,٤٥٦	٠,١٥٤٥	٠,٥١٢	٠,٧٢	-
١٠-	٠,٨٦٤٣	٠,٩٦٧	١,٠٨٩١	٠,٩٨٤	٢,٤٩	٠,٠٢
١١-	١,٦٠٩١	٠,٧٦٦	١,٧٥٤٠	٠,٦٤٣	٢,٢٠	٠,٠٥
١٢-	١,٥٠٠٠	٠,٨٣٣	١,٦٧٧٤	٠,٧١٥	٢,٤٦	٠,٠٢
١٣-	١,١٠٩٦	٠,٩٧٥	٠,٦٤١١	٠,٩١١	٥,٣٤	٠,٠٠١
١٤-	٠,٨٨٦٩	٠,٩٤٩	١,٢٣٠٨	٠,٩٣٧	٣,٩٤	٠,٠٠١
١٥-	٠,٧٩٠٠	٠,٩٦٣	١,٠٥٢٨	٠,٩٧٤	٢,٩٢	٠,٠٠٥

تابع جدول رقم (٩) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير الجنس

البنود	ذكور		إناث		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
١٦-	٠,٦٥٣٢	٠,٩١٨	١,٠١٦٣	٠,٩٧١	٤,١٥	٠,٠٠١
١٧-	١,٣٤٢٣	٠,٩١٢	١,٥١٦١	٠,٨٤٤	٢,١٤	٠,٠٥
١٨-	١,١٦٢٩	٠,٩٤٩	٠,٩٣٥٥	٠,٩٧١	٢,٥٦	٠,٠٢
١٩-	١,٠٢٧١	٠,٩٥٣	١,٠٢٤٣	٠,٩٦٧	٠,٠٣	-
٢٠-	١,٤٨٨٧	٠,٨٢٤	١,٤٤٩٤	٠,٨٤٤	٠,٥١	-
٢١-	٠,٦٢٩٠	٠,٩٠٣	٠,٤٦٧٧	٠,٨١٤	٠,٠٢	٠,٠٥
٢٢-	١,١٢٢٧	٠,٩٦٤	١,٢٣٠٨	٠,٩٣٢	١,٢٣	-
٢٣-	٠,٩٧٣٠	٠,٩٦٠	١,٠٨٨٧	٠,٩٦٩	١,٣٠	-
٢٤-	١,٢٠٥٥	٠,٨٧٢	١,١٤١١	٠,٨٧٣	٠,٨٠	-
٢٥-	١,٦٠٨١	٠,٧٥٢	١,٧٣٧٩	٠,٦٥٥	١,٩٨	٠,٠٥
٢٦-	١,٥٥٨٦	٠,٧٩٢	١,٦٩٧٦	٠,٦٨٠	٢,٠٣	٠,٠٥
٢٧-	٠,٥١٨٠	٠,٨٣٣	٠,٣٥٨٩	٠,٧٢٨	٢,١٩	٠,٠٥
٢٨-	٠,٩٥٠٠	٠,٩٦٦	٠,٧٠٩٧	٠,٩١١	٢,٧٦	٠,٠١
٢٩-	١,٤٦٦١	٠,٨٣٩	١,٦٦٩٤	٠,٧٠٥	٢,٨٢	٠,٠٠٥

جدول رقم (١٠) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير العمر

البنود	أقل من ٣٠ عاماً		أكثر من ٣٠ عاماً		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
-١	١,٥٢٨٣	٠,٨٢٦	١,٤٣٠٧	٠,٨٨٠	١,٢٢	-
-٢	٠,٩٣٩٤	٠,٩٦٩	١,٠٠٩٨	٠,٩٨٨	٧٧	-
-٣	١,٣٣٨٤	٠,٨٩٣	١,٢٣٥٠	٠,٩٥٦	١,١٩	-
-٤	٠,٧٦٤٣	٠,٩١٥	٠,٧٨٨٢	٠,٩٤٩	٠,٢٧	-
-٥	٠,٦٨٤٤	٠,٩١٨	٠,٩١٥٨	٠,٩٧٦	٢,٦٠	٠,٠١
-٦	١,١٦٧٣	٠,٩٥٠	١,١٦٦٧	٠,٩٦٣	٠,٠١	-
-٧	٠,٤٨١١	٠,٧٩٩	٠,٤١٦٧	٠,٧٨٧	٠,٨٧	-
-٨	٠,٩٨٤٨	٠,٩٦١	٠,٧٧٣٤	٠,٩٥٨	٢,٣٦	٠,٠٢
-٩	٠,١٢٩٣	٠,٤٦٩	٠,١٦٢٦	٠,٥٢٥	٠,٧١	-
-١٠	٠,٩٦٥٩	٠,٩٧٢	١,٠٠٩٩	٠,٩٩٥	٠,٤٨	-
-١١	١,٧١٢١	٠,٦٧٠	١,٦٥٠٢	٠,٧٥٢	٠,٩٢	-
-١٢	١,٦٢٢٦	٠,٧٤٩	١,٥٦٣٧	٠,٨٠٧	٠,٨١	-
-١٣	٠,٧٥٦٧	٠,٩٤٢	١,٩٩٠١	٠,٩٩٠	٢,٥٨	٠,٠١
-١٤	١,١٠٥٧	٠,٩٥٦	١,٠٣٤٧	٠,٩٥٩	٠,٧٩	-
-١٥	٠,٩٨١٠	٠,٩٧٩	٠,٨٧٥٦	٠,٩٧٤	١,١٥	-

تابع جدول رقم (١٠) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير العمر

البنود	أقل من ٣٠ عاما		أكثر من ٣٠ عاماً		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
-١٦	٠,٨٥٦١	٠,٩٥٢	٠,٨٣١٧	٠,٩٧٨	٠,٢٧	-
-١٧	١,٤٤٥٣	٠,٨٦٥	١,٤١٦٧	٠,٩٠٣	٠,٣٥	-
-١٨	١,٠٤٩١	٠,٩٥٤	١,٠٤٩٣	٠,٩٨٤	٠,٠٠	-
-١٩	٠,٩٧٣٦	٠,٩٤٣	١,١١٣٩	٠,٩٧٣	١,٥٦	-
-٢٠	١,٤٦٥٩	٠,٨٢٧	١,٤٦٨٠	٠,٨٤٦	٠,٠٣	-
-٢١	٠,٤٩٤٣	٠,٨٣١	٠,٦١٠٨	٠,٨٩٦	١,٤٤	-
-٢٢	١,٢١٩٧	٠,٩٣٤	١,١٢٣٨	٠,٩٦٧	١,٠٨	-
-٢٣	١,٠٠٠٠	٠,٩٥٣	١,٠٧٨٤	٠,٩٧٩	٠,٨٧	-
-٢٤	١,١٠٢٧	٠,٨٣٤	١,٢٦١١	٠,٩١٠	١,٩٣	٠,١
-٢٥	١,٧١٧٠	٠,٦٦٢	١,٦٢٢٥	٠,٧٥٦	١,٤١	-
-٢٦	١,٦٨٦٨	٠,٦٧٧	١,٥٦٨٦	٠,٨٠٠	١,٦٩	-
-٢٧	٠,٣٨١١	٠,٧١٩	٠,٥٠٩٨	٠,٨٥٧	١,٧٣	-
-٢٨	٠,٨٣٧١	٠,٩٥١	٠,٨١٣٧	٠,٩٣٩	٠,٢٧	-
-٢٩	١,٦١٥١	٠,٧٣٥	١,٥٠٧٤	٠,٨٣٥	١,٤٦	-

جدول رقم (١١) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير التعليم

البنود	قبل الثانوية العامة		بعد الثانوية العامة		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
١-	١,٤١٤٨	٠,٨٧٧	١,٥٣٠٨	٠,٨٣١	١,٤١	-
٢-	٠,٩٧٧٣	٠,٩٧٤	٠,٩٥٥٦	٠,٩٨٠	٠,٢٣	-
٣-	١,٢٥٥٧	٠,٩٣٧	١,٣٢٦٤	٠,٩٠٩	٠,٨٠	-
٤-	٠,٨٠٠٠	٠,٩٢٨	٠,٧٥٠٠	٠,٩٢٨	٠,٥٦	-
٥-	٠,٨٤٠٠	٠,٩٥١	٠,٧٤٤٨	٠,٩٤٧	١,٠٥	-
٦-	١,١١٣٦	٠,٩٤٣	١,٢٠٢١	٠,٩٦٢	٠,٩٨	-
٧-	٠,٤٨٣٠	٠,٨١٤	٠,٤٣٣٤	٠,٧٨١	٠,٦٥	-
٨-	٠,٧٢٧٣	٠,٩٤٧	٠,٩٩٣٢	٠,٩٦٣	٢,٩٢	٠,٠٠٥
٩-	٠,١١٤٩	٠,٤٤١	٠,١٥٩٩	٠,٥٢١	٠,٩٩	-
١٠-	١,٠٠٠٠	٠,٩٨٦	٠,٩٨٢٩	٠,٩٨٣	٠,١٨	-
١١-	١,٦٤٧٧	٠,٧٣٤	١,٧٠٨٩	٠,٦٨٩	٠,٨٩	-
١٢-	١,٥٢٨٤	٠,٨٢١	١,٦٣٩٥	٠,٧٤٣	١,٤٧	-
١٣-	٠,٩٠٩١	٠,٩٧٦	٠,٨٢٤٧	٠,٩٦٥	٠,٩١	-
١٤-	١,٠٤٠٠	٠,٩٤٩	١,٠٨٨٧	٠,٩٦٥	٠,٥٣	-
١٥-	٠,٧٩٨٩	٠,٩٦٢	١,٠١٣٧	٠,٩٧٩	٢,٣٢	٠,٠٥

تابع جدول رقم (١١) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير التعليم

البنود	قبل الثانوية العامة		بعد الثانوية العامة		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
-١٦	٠,٧٦٠٠	٠,٩٤١	٠,٩٠٠٧	٠,٩٧٤	١,٥٤	-
-١٧	١,٤٦٥٩	٠,٨٦٨	١,٤٢٨٦	٠,٨٨٢	٠,٤٥	-
-١٨	١,١١٩٣	٠,٩٥٨	٠,٩٩٦٦	٠,٩٧٠	١,٣٤	-
-١٩	١,٠٨٥٧	٠,٩٦٤	٠,٩٩٣٢	٠,٩٥٤	١,٠١	-
-٢٠	١,٤١٤٨	٠,٨٦٤	١,٥٠١٧	٠,٨١٤	١,٠٨	-
-٢١	٠,٦١٧١	٠,٩٠١	٠,٤٨٦٤	٠,٨٢٥	١,٥٧	-
-٢٢	١,٠٨٠٥	٠,٩٥٨	١,٢٥٢٦	٠,٩٣٥	١,٨٩	-
-٢٣	٠,٩٣١٨	٠,٩٦٠	١,١٠٥٤	٠,٩٦٣	١,٩٠	-
-٢٤	١,٠٨٥٧	٠,٨٩٦	١,٢٣٢٩	٠,٨٥٠	١,٧٥	-
-٢٥	١,٥٥٦٨	٠,٨١٢	١,٧٤٨٣	٠,٦٢٢	٢,٦٩	٠,٠١
-٢٦	١,٥٥٦٨	٠,٨١٩	١,٦٨٠٣	٠,٦٨١	١,٦٨	-
-٢٧	٠,٥٤٥٥	٠,٨٧٤	٠,٣٦٣٩	٠,٧١١	٢,٣٣	٠,٠٢
-٢٨	٠,٩٢٠٠	٠,٩٥٦	٠,٧٦٤٥	٠,٩٣٤	١,٧٢	-
-٢٩	١,٤٧١٦	٠,٨٦١	١,٦٣٤٨	٠,٧١٧	٢,١١	٠,٠٥

جدول رقم (١٢) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية

البنود	عزب		متزوج		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
-١	١,٥٤٦١	٠,٨٠٤	١,٤٥٦٠	٠,٨٧٢	١,١٠	-
-٢	٠,٩٨٦٨	٠,٩٦٣	٠,٩٥٩٢	٠,٩٨٥	٠,٢٩	-
-٣	١,٣٠٩٢	٠,٩٠٨	١,٢٨٦٦	٠,٩٢٩	٠,٢٥	-
-٤	٠,٧٦٦٧	٠,٩١٥	٠,٧٧٧٤	٠,٩٣٧	٠,١٢	-
-٥	٠,٦٨٨٧	٠,٩١٨	٠,٨٣٢٣	٠,٩٦٣	١,٥٦	-
-٦	١,١٢٥٨	٠,٩٦٨	١,١٨١٨	٠,٩٥١	٠,٥٩	-
-٧	٠,٥١٦٦	٠,٨١٥	٠,٤١٨٨	٠,٧٨٠	١,٢٣	-
-٨	١,١٦٠٠	٠,٩٤٢	٠,٧٧١٢	٠,٩٥٢	٤,١٦	٠,٠٠١
-٩	٠,١٦٥٦	٠,٥٣٥	٠,١٣٢١	٠,٤٧١	٠,٦٦	-
-١٠	١,٠٣٩٧	٠,٩٧٢	٠,٩٦٢٤	٠,٩٨٧	٠,٨٠	-
-١١	١,٧٣٥١	٠,٦٥٠	١,٦٦٤٦	٠,٧٢٩	١,٠٦	-
-١٢	١,٦٧١١	٠,٧٠٧	١,٥٥٩٤	٠,٨٠٥	١,٥٣	-
-١٣	٠,٧٠٦٧	٠,٩٣١	٠,٩٢٧٩	٠,٩٨٠	٢,٣٦	٠,٠٢
-١٤	١,٠٩٢١	٠,٩٣٧	١,٠٦٢٩	٠,٩٦٨	٠,٣١	-
-١٥	٠,٩٨٦٨	٠,٩٨٦	٠,٩٠٨٢	٠,٩٧٣	٠,٨١	-

تابع جدول رقم (١٢) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية

البنود	عزب		متزوج		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
-١٦	٠,٩٤٠٠	٠,٩٥٧	٠,٨٠٥٦	٠,٩٦٥	١,٤١	-
-١٧	١,٥١٣٢	٠,٨٢٢	١,٤٠٠٠	٠,٩٠٤	١,٣٥	-
-١٨	٠,٩٨٦٨	٠,٩٥٦	١,٠٦٩٠	٠,٩٧٢	٠,٨٧	-
-١٩	٠,٩٦٧١	٠,٩٤٥	١,٠٥٦٦	٠,٩٦٥	٠,٩٥	-
-٢٠	١,٥٢٣٢	٠,٧٨٢	١,٤٣٨٩	٠,٨٥٩	١,٠٦	-
-٢١	٠,٤٤٧٤	٠,٨١٢	٠,٥٨٦٢	٠,٨٧٨	١,٦٩	-
-٢٢	١,٣٠٤٦	٠,٩١٦	١,١٢٥٨	٠,٩٥٨	١,٩٥	-
-٢٣	١,٠٧٢٤	٠,٩٥٧	١,٠١٨٨	٠,٩٧٠	٠,٥٧	-
-٢٤	١,١٣٣٣	٠,٨٢٥	١,١٩١٢	٠,٨٩٣	٠,٦٩	-
-٢٥	١,٦٦٤٥	٠,٦٩٠	١,٦٨٤٤	٠,٧١١	٠,٢٩	-
-٢٦	١,٥٨٥٥	٠,٧٥٠	١,٦٥٦٣	٠,٧٣٠	٠,٩٧	-
-٢٧	٠,٣٦٨٤	٠,٧٠٦	٠,٤٦٥٦	٠,٨١٤	١,٣٣	-
-٢٨	٠,٨٢٨٩	٠,٩٥٤	٠,٨٢٠٨	٠,٩٤١	٠,٠٩	-
-٢٩	١,٦١١٨	٠,٧٢٨	١,٥٥١٧	٠,٨٠٣	٠,٨١	-

جدول رقم (١٣) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير المهنة

البنود	طالب		موظف		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
١-	١,٦١٧٠	٠,٧٤٩	١,٤٤٨٦	٠,٨٣٧	١,٨٨	-
٢-	٠,٨٠٨٥	٠,٩٤٢	١,٠١٣٥	٠,٩٨٢	١,٨٧	-
٣-	١,٤٨٩٤	٠,٨١٣	١,٢٣٧٧	٠,٩٤٣	٢,٥٩	٠,٠٢
٤-	٠,٦٣٠٤	٠,٨٨٦	٠,٨١١٣	٠,٩٣٧	١,٧٣	-
٥-	٠,٥٦٣٨	٠,٨٧٤	٠,٨٤٤٧	٠,٩٦١	٢,٧٢	٠,٠١
٦-	١,٣٦٥٦	٠,٩١٨	١,١١٣٢	٠,٩٦٠	٢,٣٥	٠,٠٢
٧-	٠,٥٢١٣	٠,٨١٣	٠,٤٣٤٠	٠,٧٨٧	٠,٩٤	-
٨-	١,١٨٠٩	٠,٩٣٩	٠,٨٢٦٦	٠,٩٦٠	٣,٢٥	٠,٠٠١
٩-	٠,١٧٠٢	٠,٥٤٢	٠,١٣٨٢	٠,٤٨٣	٠,٥٢	-
١٠-	٠,٨٤٩٥	٠,٩٦٦	١,٠٢١٦	٠,٩٨٣	١,٥٣	-
١١-	١,٨٠٦٥	٠,٥٧٦	١,٦٥٢٣	٠,٧٣٥	٢,١٧	٠,٠٥
١٢-	١,٧٢٣٤	٠,٦٦٢	١,٥٦٧٢	٠,٧٩٦	١,٩٦	-
١٣-	٠,٦٣٤٤	٠,٩٠٦	٠,٩١٠٨	٠,٩٧٧	٢,٥٩	٠,٠٢
١٤-	١,٠٣١٩	٠,٩٧٨	١,٠٧٥٧	٠,٩٥٤	٠,٣٩	-
١٥-	١,٠٤٢٦	٠,٩٧٢	٠,٨٩٩٢	٠,٩٧٧	١,٢٧	-

تابع جدول رقم (١٣) المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة ت والدلالة للبنود بالنسبة لمتغير المهنة

البنود	طالب		موظف		قيمة ت	الدلالة
	م	ع	م	ع		
-١٦	٠,٩٨٩٢	٠,٩٥٠	٠,٨١٠٨	٠,٩٦٤	١,٦١	-
-١٧	١,٤٣٦٢	٠,٨٥٠	١,٤٣٢٨	٠,٨٨٩	٠,٠٣	-
-١٨	٠,٨٥١١	٠,٩٣٩	١,٠٩١٦	٠,٩٦٨	٢,٢١	٠,٠٥
-١٩	٠,٨٧٢٣	٠,٩٣٠	١,٠٧٣٠	٠,٩٦١	١,٨٥	-
-٢٠	١,٥١٠٦	٠,٨٠٠	١,٤٥١٤	٠,٨٤٥	٠,٦٣	-
-٢١	٠,٤٨٩٤	٠,٨٢٦	٠,٥٤٧٢	٠,٨٦٤	٠,٦٠	-
-٢٢	١,٢٣٤٠	٠,٩٢١	١,١٧٨٩	٠,٩٥٣	٠,٥١	-
-٢٣	١,١١٧٠	٠,٩٣٧	١,٠١٦١	٠,٩٧١	٠,٩٣	-
-٢٤	١,٠٦٣٨	٠,٨١٤	١,٢٠٠٥	٠,٨٨٣	١,٤٣	-
-٢٥	١,٧٥٥٣	٠,٦٣٤	١,٦٥٣٢	٠,٧٢٤	١,٣٥	-
-٢٦	١,٦٩١٥	٠,٦٥٦	١,٦١٢٩	٠,٧٦٠	١,٠٠	-
-٢٧	٠,٣٠٨٥	٠,٦٤٠	٠,٤٧٣١	٠,٨١٦	٢,١٠	٠,٠٥
-٢٨	٠,٨٢٩٨	٠,٩٥٨	٠,٨٢١٦	٠,٩٤٣	٠,٠٧	-
-٢٩	١,٧٠٢١	٠,٦٥٣	١,٥٣٦٤	٠,٨٠٦	٢,٠٩	٠,٠٥

المراجع

المراجع العربية :

الجشي : بهية جواد. نظرة على احتياجات ومتطلبات الأسرة الخليجية. ندوة «دعم دور الأسرة في مجتمع متغير» : المنامة، البحرين، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،١٢-١٥نوفمبر١٩٩٤ م.

الشطي : عدنان. الزواج والعائلة التحليل النفسي والاجتماعي للعلاقات الأسرية. مركز الاستشارات السلوكية. الكويت ١٩٩٥م.

النجار : باقر سليمان. الأسرة والتغير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي. ندوة «دعم الأسرة في مجتمع متغير». المنامة، البحرين، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٢-١٥ نوفمبر ١٩٩٤م.

سعيد : سلوى أحمد. أثر التغير الاجتماعي في إسكان المسنين ورعايتهم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ندوة «دعم الأسرة في مجتمع متغير» المنامة، البحرين، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٢-١٥ نوفمبر ١٩٩٤م.

ورقة العمل القطرية المقدمة من وفد المملكة العربية السعودية. ندوة «دعم دور الأسرة في مجتمع متغير» المنامة، البحرين، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٢-١٥نوفمبر ١٩٩٤م.

REFERENCES

Alsuwaigh, S. A. (1989) Woman in Transition : The Case of Saudi Arabia. *Dept. Psychology. Center of Women's Studies, King Saud Univer.* Riyadh, Saudi Arabia, 1, 67-78.

Aquilino, W. S. (1991) Family Structure and Home-Leaving : A Further Specification of the Relationship. *Journal of Marriage and the Family*, 53, 999-1010.

Behnam, D. (1990) An International Inquiry into the Future of the Family : A Unesco Project, *International Social Sciences Journal*, 42, 547-552.

Bellah, R. N., Madsen, R., Sullivan, W. M., Swidler, A., & Tipton, S. M. (1985) *Habits of the Heart : Individualism and Commitment in American Life*. Berkeley : Univer. of California Press.

Boutilier, R. (1993) Diversity in Family Structures. *American Demographics*, 15, 4-6.

Bronfenbrenner, U. (1987) Family Support : The Quiet Revolution. In S. L. Kagan, D. R. Powell, B. Weissbourd, & E. F. Zigler (Eds.), *America' Family Support Programs. Perspective and Prospects*. New Havin, C. T. : Yale Univer. Press.

Bruner, E. M. (1965) Cultural Transmission and Cultural Change. In N. J. Smelser, & W. T. Smelser. (Eds.), *Personality and Social Systems*. New York : John Wiley & Aons, Inc. .

Bumpassk, L. (1990) What's Happening to the Family ? Interactions Between Demographic and Institutional Change : Population Association of America. Presidential Address. *Demography*, 27, 483-498.

Cherlin, A. J. (1992) *Marriage, Divorce, Remarriage.* Cambridge : Harvard Univer. Press.

Coontz, S. (1992) The Way We Never Were. New York : Basic Books.

Cseh-Szombathy, L. (1990) Modelling the Interrelation Between Macro Society and the Family, *International Social Science Journal*, 42, 441-443.

D'Emilio, J., & Freedman, E. B. (1988) Intimate Matters : A History of Sexuality in America. New York : Harper and Raw.

Ellwood, D. T. (1993) The Changing Structure of American Families : The Bigger Family Planning Issue, *Journal of the American Planning Association*, 59, 3-8.

Finch, J. (1989) *Family Obligations and Social Change.* Oxford : Polity Press.

Geneva, B. J. (1991) American Families Changes and Challenges. *Family in Society*, 72, 502-507.

Glenn, N. (1991) The Recent Trends in Marital Success in the United States. *Journal of Marriage and the Family*, 53. 261-270.

Glenn, N. D. (1993) Plea for Objective Assessment of the notion of Family Decline. *Journal of Marriage and the Family*, 55. 542-544.

Glick, p. C. (1989) The Family Life Cycle and Social Change. *Family Relations*, 38, 123-129.

Glick, P. (1988) Fifty Years of Family Demography : A Record of Social Change. *Demography*, 50, 861-873.

Goldani, A. M. (1990) Changing Brazilian Families and the Consequent Need for Public Policy. *International Social Science Journal*, 42, 523-537.

Grbich, C. (1992) Societal Response to Familial Role Change in Australia : Marginalisation or Social Change ? *Journal of Comparative Family Studies*, 23. 79-94.

Hewlitt, S. A. (1991) When the Bough Breaks : *The Cost of Neglecting our Children*. New York, Basic Books.

Heaton, T. B. (1990) Marital Stability Throughout the Child-rearing Years. *Demography*, 27, 55-63.

InKeles, A. (1965) Social Change and Social Character. The Role of Parental Mediation. In N. J. Smelser and W. T. Smelser (Eds.), *Personality and Social Systems*. New York : John Wiley and Sons, Inc. .

Kain. E. L. (1993) The Myth of Family Decline, Understanding Families in World of Rapid Change. *Journal of Marriage and the Family*, 55, 244-245.

Kain, E. L. (1990) The *Myth of Family Decline, Understanding Families in World of Rapid Change*. Lexington, MA : Lexington Books.

Kain, D. L. (1991) The Myth of Family Decline, Understanding Families in World of Rapid Change, *Social Forces*, 69, 1288-1289.

Kroeber, A. L. (1948) *Anthropology*. New York : Harcourt, Brace and Co..

lenski, G., & Lenski, J. (1987) *Human Societies*. New York, Mc Graw Hill.

Lopata, H. Z. (1993) The Interweave of Public and Private : Women's Challenge to American Society. *Journal of Marriage and the Family*, 55, 176-190.

Mclanahan, S., & Bumpass L. (1988) Intergenerational Consequences

of Family Disruption. *American Journal of Sociology*, 42, 130-152.

Mintz, S., & Kellogg, S., (1988) Domestic Revolutions : *A Social History of American Family Life*. New York : free Press.

Mortok, K. (1990) Demographic Family Changes in Contemporary Japan. *International Social Science Journal*, 42, 511-522.

Peden, J. R., & Glahe, F. R. (1986) *The American Family and the State*, San Franscisco : Pacific Research Institute for Public Policy.

Popenoe, D. (1993) American Family Decline, 1960-1990 : A Review and Appraisal. *Journal of Marriage and the Family*, 55, 527-555.

Raschike, H. J. (1987) Divorce. In M. B. Sussman and S. K. Steinmetz (Eds.), *Hand Book of Marrige and the Family*. New York : Plenum Press, 597-624.

Rodgers, W. L., & Tharnton, A. (1985) A Changing Pattern of First Marriage in the U.S.A., Demography, 22, 265-279.

Skolinick, A. (1991) *Embattled Paradise : The Family in an Age of Uncertainty*. New York : Basic Books.

Tharnton, A. (1989) Changing Attitudes Toward Family Issues in the United States. *Journal of Marriage and the Family*, 51, 873-893.

Yi, C. (1993) Studying Social Change : The Case of Taiwanese Family Sociologists. *Current Sociology*, 41, 41-67.

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ - الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ - صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ - ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
٤ - الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ - التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الإنجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ - علي أحمد باكثير	د. عبده بدوي
٧ - تحليل أخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية).	د. نايف خرما
٨ - دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
٩ - المرآة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠ - الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد الثاقب الثاقب
١١ - البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
١٢ - عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
١٣ - لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكولوجية، مقارنة	د. محمد رجا الدريني
١٤ - آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥ - أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦ - مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى إسلام
١٧ - العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨ - وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
١٩ - مفهوم التهكم عند كير كجور	د. إمام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠ - نظرة في قرينة الأعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١ - الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الإلهية (باللغة الإنجليزية)	د. رشا حمود الصباح

٢٢ - تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣ - مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤ - مفاهيم العلاج النفسي وأنماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥ - نحاة القيروان	د. يوسف أحمد المطوع
٢٦ - من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية	د. محمد عيسى صالحية
٢٧ - الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية	د. توفيق علي الفيل
٢٨ - مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا .	الأستاذ/ سعيد زايد
٢٩ - واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٣٠ - مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص الايوطوبي (باللغة الانجليزية)	د. محمد رجا الدريني
٣١ - مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	عزمي موسى إسلام
٣٢ - الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣ - بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية	د. محمد رجب النجار
٣٤ - الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه	د. عبدالله محمود سليمان
٣٥ - اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	د. عبدالفتاح القرشي
٣٦ - علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية)	د. فؤاد البعلي
٣٧ - قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والإسلام	د. عبدالجبار العبيدي
٣٨ - عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب	د. وسمية المنصور
٣٩ - المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٤٠ - البحر في شعر الأندلس والمغرب	د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١ - البيئة المائية في الأردن (باللغة الانجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد
٤٢ - وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ - ١٥٦٩م) .	د. محمد عيسى صالحية
٤٣ - التوجيه والارشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود
٤٤ ــ المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي	د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن

٤٥ - عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة — د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦ - ضمائر الغيبة أصولها وتطورها — د. فوزي حسن الشايب
٤٧ - قبيلة إياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي — د. محمد إحسان النص
٤٨ - تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصري الحديث — د. عبدالملك خلف التميمي

الحولية التاسعة لعام ١٩٨٨ :

٤٩ - أضواء على ملكة سبأ — د. محمد إبراهيم مرسي
٥٠ - دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية — د. جلال الدين الغزاوي
٥١ - هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الإفادة منها — د. محمد رشيد الفيل
٥٢ - الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند — د. سعد محمد حذيفة الغامدي
٥٣ - الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط — د. وسام عبدالعزيز فرج
٥٤ - مدن التنمية في فلسطين المحتلة — د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥ - الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة أمريكية معاصرة — د. منصور أبو خمسين
٥٦ - رحلات جلفر الرحلة إلى ليليبوت — د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة لعام ١٩٨٩ :

٥٧ - التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت) — د. نورة الفلاح
٥٨ - حركة مسيلمة الحنفي — د. إحسان صدقي العمد
٥٩ - الجاحظ والنقد الأدبي — د. وديعة طه النجم
٦٠ - التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية — د. نايف ثر خرما
٦١ - الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ - ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ - ١٠٧٥م) — د. محمود عرفة محمود
٦٢ - تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي — د. فوزي حسن الشايب
٦٣ - نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزية الأمريكي بشأن نفط الكويت — د. ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٤ - المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة) — د. مصطفى زكي التوني
٦٥ - جغرافية الحضر — د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس

الحولية الحادية عشرة لعام ١٩٩٠ :

٦٦ - النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم أبو العدوس
٦٧ - النفط والنمو الحضري بدولة الكويت	د. أمل يوسف العذبي الصباح
٦٨ - نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي	د. غازي مختار طليمات
٦٩ - الاقطاع في العالم الإسلامي	د. محمود إسماعيل
٧٠ - الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٧١ - الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية (٤٠ - ٣٣٩هـ/ ٦٦٠ - ٩٥٠م)	د. عبدالرحمن محمد عبد الغني
٧٢ - خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	د. عبدالحميد أحمد كليو

الحولية الثانية عشرة لعام ١٩٩٢ :

٧٣ - بنو سليمان : حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٧٤ - نهاية الأرب في شرح لأمية العرب للشنفري بن مالك الأزدي	د. عبدالله محمد الغزالي
٧٥ - أفلاطون.. والمرأة	أ.د. إمام عبدالفتاح إمام
٧٦ - الخبز في الحضارة العربية الإسلامية	د. إحسان صدقي العمد
٧٧ - الاتجاه نحو الدين	د. نزار مهدي الطائي
٧٨ - دوار الشعب لم يعد موجوداً	د. شفيقة بستكي
٧٩ - الانثروبولوجيا السياسية	د. سليمان خلف
٨٠ - سدوس وتحصيناتها الدفاعية	د. محمد عبدالستار عثمان

الحولية الثالثة عشرة لعام ١٩٩٣ :

٨١ - الغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية	د. بنيان سعود تركي
٨٢ - مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية	د. ميمونة خليفة الصباح
٨٣ - جغرافية الحضر عند المدارس الغربية	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
٨٤ - علل التغيير اللغوي	د. مصطفى زكي التوني
٨٥ - رحلات جلفر	د. محمد رجا عبدالرحمن الدريني
٨٦ - آداب الشعر العربي القديم	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٨٧ - المصريون النوبيون في الكويت	د. السيد أحمد حامد
٨٨ - النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت	د. عبدالغفار مكاوي

الحولية الرابعة عشرة لعام ١٩٩٤ :

٨٩ - الفجوة الزمنية بين الأشعة الشمسية والحرارة في المملكة العربية السعودية	أ. د. محمد بن عبدالله الجراش
٩٠ - الدراسة التطورية للقلق	د. أحمد محمد عبدالخالق
٩١ - اللباس في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم دراسة مستمدة من مصادر الحديث النبوي الشريف	د. محمد بن فارس الجميل
٩٢ - الأنماط الشائعة لأدوار الرجل والمرأة في الكتب المدرسية وأدب الأطفال	د. سهام الفريح
٩٣ - التحليل العاملي للسلوك الدراسي المرتبط بالتحصيل الأكاديمي	د. العادل أبو علام
٩٤ - الاغتراب في الشعر الكويتي	د. سعاد عبدالوهاب العبدالرحمن
٩٥ - فنومنولوجية الاتصال الوجاهي	د. عبدالله الطويرقي
٩٦ - سياسات الاتصال في دولة الكويت	د. نبيل عارف الجردي علي دشتي

الحولية الخامسة عشرة لعام ١٩٩٥ :

٩٧ ـ موقف البيزنطيين والفاطميين من ظهور الأتراك السلاجقة بمنطقة الشرق الأدنى الإسلامي	د. عبدالرحمن محمد العبدالغني
٩٨ ـ موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير	د. محمد معوض ابراهيم د. ياسين طه الياسين
٩٩ - تبني اللغة القومية	د. محمود الحبيب الذوادي
١٠٠ - شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	د. نسيمة راشد الغيث
١٠١ - المقدمة في تقنيات نظم المعلومات الجغرافية	د. عبدالله علي الصنيع
١٠٢ - رؤية الموت ودلالتها في عالم الطيب صالح الروائي من خلال روايتي «موسم الهجرة إلى الشمال» و«بندر شاه»	د. عبدالرحمن عبدالرؤوف الخانجي
١٠٣ - الشعر ولغة التضاد الرؤية - الميدان - التطبيق	د. مختار أبوغالي
١٠٤ ـ اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	د. فهد عبد الرحمن الناصر

الحولية السادسة عشرة لعام ١٩٩٦ :

١٠٥ - انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠	د . جاسم محمد كرم
١٠٦ - الحسبة على المدن والعمران	د . وليد عبد الله عبد العزيز المنيس
١٠٧ - أهمية تعلم اللغة العربية	أ .د . عبده محمد بدوي
١٠٨ - الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية	د . بشير صالح الرشيدي
١٠٩ - الهوية الأقليمية للبحرين	د . محمد أحمد حسن عبد الله
١١٠ - سيكولوجيا التطرف والارهاب	د . عزت سيد إسماعيل
١١١ - رؤية ابي العلاء المعربي في الشعر	د . أحمد سامي الشيتوي
١١٢ - النظريات الإعلامية المعيارية	د . عثمان محمد الأخضر العربي

الحولية السابعة عشرة لعام ١٩٩٧ :

١١٣ - الجذور التاريخية للأسرة الأموية	د . إحسان صدقي العمد
١١٤ - الأطعمة والأشربة في عصر الرسول (ﷺ)	**د . محمد بن فارس الجميل**
١١٥ - النون في اللغة العربية دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم	**د . مصطفى زكي التوني**
١١٦ - المهارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الإبداعية وبعض المتغيرات الديموجرافية لدى طالبات الجامعة .	**د . عبداللطيف محمد خليفة**
١١٧ - بطولة ابن القارح في رسالة الغفران	**د . مرسل فالح العجمي**
١١٨ - قياس الحرج الموقفي لدى طلاب المرحلة الجامعية من الجنسين	**د . بدر حمد الأنصاري**
١١٩ - تجارة السلاح في مستعمرة سيراليون	**أ . د تمام همام تمام**
١٢٠ - أمين الريحاني فجر صلته بالخارجية الأمريكية ورحلته العربية وغاياتها .	د . محمد ثنيان الثنيان

الحولية الثامنة عشرة لعام ١٩٩٨ :

١٢١ - اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة .	د . نضال حميد الموسوي

١٢٢- منح رب البرية في فتح رودس الأبية	د. فيصل عبدالله الكندري
١٢٣ - آراء ابن الحاجب النحوية في أبيات للمتنبي	د. فاطمة راشد الراجحي
١٢٤ - مسرح الطفل وأثره في تكوين القيم والاتجاهات	د.محمد مبارك الصوري
١٢٥ - تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي	د.خالد أحمد مجرن الشلال
١٢٦ - مؤيد الدين ياغي سيان	د. جمال محمد الزنكي

قسيمة تقييم آراء القارىء

عزيزي القاريء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك عـن هذه الاسئلة : ـ

ـ عمر القاريء : - ٢٠ ☐ ٢٠ ـ ٣٥ ☐ ٣٦ ـ ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐

ـ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

ـ بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐

ـ التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

ـ طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐

ـ مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ ـ كيف تحصل عل الحوليات؟

شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ ـ هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟

نعم ☐ لا ☐

٣ ـ ما رأيك بحجم الحوليات؟

مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ ـ كيف ترى مواضيع الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ ـ ما هو الطابع العام للحوليات؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ ـ هل تقرأ الحوليات بانتظام؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟

نعم ☐ لا ☐

٨ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟

نعم ☐ لا ☐

٩ ـ هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ ـ شعار الحوليات عل الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟

نعم ☐ لا ☐

١١ ـ ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ ـ ما رأيك بسعر الحوليات؟

مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ ـ اقتراحات ترى أنها تساعد عل تطوير الحوليات وخدماتها للقارىء؟

.....

.....

.....

.....

قسم الاشتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقداً/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/ أو ☐ ارسال الفاتورة

الاســـــــم : .....

المهنة/ الوظيـفـة : .....

العنـــــــوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت ـ مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير :

أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

المقـــر :

جامعة الكويت ـ الشويخ

مبنى مجلس النشر العلمي

هاتف : ٤٨٣٣٧٠٥

٤٨٣٣٢١٥

برقية : ٤٨٤٦٨٤٣/ ٤٠٦٦

٤٨٤١٥٣٨/ ٤٠٦٧

فاكس : ٤٨٤٥٣٧٢

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر أربعة أعداد في السنة ، بالإضافة إلى اصدارات خاصة في المناسبات .

- صدر العدد الأول منها في يناير ١٩٧٥ .
- تعنى المجلة بنشر :

ـ البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية . . . . الخ .

- مراجعات الكتب العربية والأجنبية المهتمة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ـ تقارير عن أهم الندوات التي تعقد في داخل الكويت وخارجها بالإضافة إلى البيبلوجرافيا بالعربية والانجليزية .

- صدر عن المجلة :

أ ـ مجموعة من المنشورات المتخصصة .

ب ـ مجموعة من الاصدارات الخاصة المتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ج ـ سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ .

د ـ عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب .

الاشتراك السنوي :

أ ـ داخل الكويت : ٣ د .ك للأفراد ـ ١٥ د .ك للمؤسسات .

ب ـ الدول العربية : ٤ د .ك . للأفراد ـ ١٥ د .ك للمؤسسات .

ج ـ الدول الأجنبية : ١٥ دولار للأفراد ـ ٦٠ دولار للمؤسسات .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :

ص .ب . : ١٣٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت ـ الرمز البريدي ٧٢٤٥١

فصلية - محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
المجلة العربية
للعلوم الانسانية
- صدر
العدد الأول
في يناير ١٩٨١
- تلبي رغبة الأكاديميين
والمثقفين من خلال
نشرها للبحوث الأصيلة
في شتى فروع العلوم
الإنسانية باللغتين العربية
والإنجليزية، إضافة إلى
الأبواب الأخرى
الندوات، المناقشات
مراجعات الكتب،
التقارير.
- تحرص
على حضور
دائم في شتى
المراكز الأكاديمية
والجامعات في العالم
العربي والغربي، من خلال
المشاركة الفعالة للأساتذة
المختصين في تلك المراكز
والجامعات.
الاشتراكات
الكويت
٢ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٥ دينارا للمؤسسات.
• • •
الدول العربية،
٤ دنانير كويتية للأفراد ،
١٥ دينارا للمؤسسات .
• • •
الدول الاجنبية ،
١٥ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً
للمؤسسات.
رئيسة التحرير
د. شفيقة بستكي
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب - الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ - ٤٨١٦٢٦١ - ٤٨١٥٤٥٣ - فاكس: ٤٨١٢٥١٤

المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تنشر البحوث التربوية المحكمة، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها.

رئيس التحرير

أ. د. عبدالله محمد الشيخ

الاشتراكات

* في الكويت:	* في الدول العربية:	* في الدول الأجنبية:
٣ د.ك للأفراد	٤ د.ك للأفراد	١٥ دولارا للأفراد
١٥ د.ك للمؤسسات	١٥ د.ك للمؤسسات	٦٠ دولارا للمؤسسات.

٧١٥٥ الكويت
(٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت

فصليـــة - اكاديميـــة - محكّمـــة

تعنى بنشر الابحاث والدراسات في تخصصات السياسة - الاقتصاد - الاجتماع
علم النفس - الانثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا السياسية والبشرية

رئيس التحرير
شفيق ناظم الغبرا

مديرة التحرير
منيرة عبدالله العتيقي

مراجعات الكتب
كامل الفراج

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين الاجتماعيين العرب في الإسهام بطرح ومعالجة قضايا مجتمعاتهم.
- التفاعل الحي مع القاريء المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.
- المناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.
- تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصول المجلة في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها.

الاشتراكات

الكويت والدول العربية:

أفراد: ٣ دنانير سنويا داخل الكويت. ويضاف اليها دينار واحد في الدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية ١٥ دينارا في السنة. ٢٥ دينارا لمدة سنتين.

الدول الأجنبية:

افراد: ١٥ دولارا.

مؤسسات: ٦٠ دولارا في السنة. ١١٠ دولارات لسنتين.

وتدفع اشتراكات الافراد مقدما نقدا او بشيك باسم المجلة مسحوبا على احد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة. او بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية)

توجة جميع المراسلات الى
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت
ص.ب ٢٧٧٨٠ صفاة، الكويت 13055
تليفون ٤٨١٠٤٣٦ ٤٨٣٦٠٢٦ فاكس ٤٨٣٦٠٢٦ ٠٠٩٦٥

مجلة الحقوق

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق. جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

رئيس التحرير

أ. د. محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول فى نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة فى تطوير ونشر الفكر الادارى والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربى .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

– الأبحاث – مراجعات الكتب

– ملخصات الرسائل الجامعية – الحالات الادارية العملية

– تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويـــت : 2 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول العربية : 2.5 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية : 5 دينار للأفراد – 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى :

المجلة العربية للعلوم الادارية – جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة – دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلى 4415 ، 4416 فاكس 4817028

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: محمود أحمد طحان

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

قيمة الاشتراك داخل الكويت	٣ دنانير للأفراد ١٥ دينار للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الوطن العربي	٤ دنانير للأفراد ١٥ دينارا للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الدول الأجنبية	١٥ $ للأفراد ٦٠ $ للمؤسسات

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ١٧٤٢٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت

هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ : ٤٧٢٤ داخلي

Attitudes Toward Some Of The Kuwaiti Family Functions

Abstract

The present research dealt with the subject of social changes which occurred in Kuwait due to modernization process. This research is mainly based on a questionnaire dealing with family issues. The questionnaire was administered to 472 subjects.

The results showed that the respondents supported the participation of women in the work force. Half of the respondents think that women playing house-hold roles were changed by the modernization process. The subjects were strongly against caring for children by house maids. The subjects supported women contribution to the family finance and husbands contribution in the household chores. They also supported marriage of females at an early ago and accepted the principle of divorce. Finally, the subjects supported the idea of living in a nuclear family pattern as reflected in birth control as well as in life style .

Therefore,the findings clearly supported the research proposal that the Kuwaiti family was affected by the wind of change which came over Kuwait.

The Author

-Dr. Adnan Abdulkarim Al - Shatti

Psychology Department- Kuwait university

I - Books

Some of his puplication :-

1- Your Child From Pregenancy to Two Years. Kuwait 1996.

2- Marriage And Family, Kuwait 1996.

3- Family And Child Calender (3 issues)

II - Articles : some of his research:

1- Thoughts Before Sleeping, Journal Of Social Sciences, Kuwait 1995

2- Residual Psycholigical Effects of Iraqi Aggression on-Kuwait Children. SOCIAL BEHAVIOR and PERSONALITY, Vol 24 No. 1 1996.

3- Psychology As Essential Science to Islam. Journal of Psycholigical Studies, JOURNAL OF LETTER AND HUMAN SCIENCES, April 1995.

4- Self Concepts Of Kuwaities Children, PSYCHOLOGY JOURNAL FOR SOUTH EAST ASIA. Vol. 1 1996.

Member of various psychological and academic societies such as :
American Psychological Association.
Association For Play Therapy.

One Hundred twenty Seven Monograph

Attitudes Toward Some Of The Kuwaiti Family Functions

Dr. Adnan A. Al Shatti
Psychology Department - Kuwait University

Annals of the Faculty of Arts Volume XVIII 1998

Consultants:

Prof. Hassan Hanafi
Prof. Ghanim Hana
Prof. Lutfia A'Shour
Prof. A'bdul Salam Al Masdi
Prof. Mohammed Al - Jarrash
Prof. Mustafa Souwaif
Prof. Mahmoud A'oudah.

Edition board

Dr. <Abdallah Al-Umar
(Chairman)

Prof. M. Rajab Al-Najjar

Prof. Mustafa Torki

Assist. Prof. Fatma Al Abdul Razaq

Dr. Munira Al- Tammar

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XVIII, 1998

ANNALS OF
THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

Attitudes Toward Some Of The Kuwaiti Family Functions

Dr. Adnan A. Al Shatti

Psychology Department - Kuwait University

Volume XVIII, 1998 **1417 - 1418**

One Hundred twenty seven Monograph **1997 - 1998**